الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

المشروع السنوي للأداء لسنة 2023

لمهمة الاقتصاد والتخطيط

جانفي 2023

الفهرس

المحور الأول: تقديم المهمة **1**

استراتيجية المهمة 1

برامج المهمة 4

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 5

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة **11**

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والاحصاء **13**

تقديم البرنامج: 13

أهداف ومؤشرات الأداء 16

الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 23

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية **31**

تقديم البرنامج: 31

أهداف ومؤشرات الأداء 32

إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 40

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي **47**

تقديم البرنامج 47

أهداف ومؤشرات الأداء 49

الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 55

برنامج عدد 4 : الإحاطة بالاستثمار **57**

تقديم البرنامج 57

أهداف ومؤشرات الأداء 60

الميزانية وإطار نفقات متوسط المدى 2023-2025 71

برنامج: القيادة والمساندة **72**

تقديم البرنامج 72

أهداف ومؤشرات الأداء 73

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2025 81

الملاحق **83**

بطاقات المؤشرات **85**

برنامج الفاعلين العموميين **145**

المحور الأول: تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة

تعيش تونس مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات في ظل التطورات العالمية غير الملائمة على خلفية أزمة كوفيد والحرب الروسية الأكرانية من جهة وضرورة الملائمة بين الاستجابة الى حاجيات وتطلعات الأفراد والمؤسسات وضعف الهوامش المتاحة للمالية العمومية من جهة أخرى.

في هذا الإطار، تركزت جهود وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال الفترة المنقضية على البحث في الحلول الكفيلة بضمان تسريع عودة النمو الاقتصادي واسترجاع ديناميكية الاستثمار فضلا عن صياغة السياسات والاستراتيجيات على المدى المتوسط والطويل لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق أهداف التنمية المستديمة، ومن ذلك بالخصوص إعداد برنامج إجراءات عاجلة لتنشيط الاقتصاد وإصدار دفعتين من الاجراءات لتحسين مناخ الأعمال في إطار الحوار بين القطاعين العام والخاص وكذلك إعداد مرسوم لتحسين نجاعة الاستثمار العمومي والخاص بالإضافة الى المصادقة والانطلاق في تنفيذ خرائط طريق الاستثمار في القطاعات الواعدة، فضلا عن إعداد الرؤية الاستراتيجية "تونس 2035" والمخطط التنموي للفترة 2023-2025.

وسيتواصل هذا المد الإصلاحي خلال الفترة القادمة في إطار تنسيق الجهود مع مختلف الأطراف المتدخلة وضمان التنزيل العملياتي لمختلف المبادرات لتحقيق الأثر المرجو بالتوازي مع مواصلة العمل على تعبئة الموارد المالية الخارجية في إطار التعاون الدولي وتحسين صورة تونس بما يدعم استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة في القطاعات ذات الأولية من أجل بناء الثقة والمساهمة في استعادة التوازنات الكبرى للبلاد وتسريع نسق الاستثمار العمومي وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتقليص الفوارق بين الجهات وتحسين مختلف المؤشرات التنموية وظروف عيش التونسيين بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس، تتمثل أبرز التوجهات الاستراتيجية لمهمة الاقتصاد والتخطيط بمختلف المؤسسات التابعة لها خلال سنة 2023 فيما يلي:

المحور الاستراتيجي 1: دعم التنمية الجهوية والحدّ من التفاوت الجهوي

تشمل التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية للفترة القادمة:

- مواصلة توطين الإطار الموحّد لتقييم وإدارة استثمارات العمومية: يعتبر الإطار الموحّد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من أهمّ الإصلاحات التي تمّ إحداثها في سبيل تطوير التصرّف في نفقات الاستثمار وحسن انتقاء المشاريع للرفع في نسب استغلال الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدّم في انجاز المشاريع. وسيتم خلال الفترة المقبلة الشروع في اعتماد منظومة "ترتيب" التي تمّ تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشّحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكّن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأفضل،
- دعم التخطيط الوطني والجهوي: من المتوقع أن تشهد سنة 2022 إتمام إعداد الرؤية المستقبلية تونس 2030 والمخطط الخماسي للتنمية 2021-2025،
- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063: حيث تمثل الهيئة العامة لتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063. وعلى هذا الأساس، سيتم التنسيق مع مختلف المتدخلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني ومنظمات وطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات قيس الأداء وضبط الأولويات إلى جانب إعداد تقارير متابعة في الغرض.
- تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية وذلك بإصدار منشور جديد يتضمّن تعديلات تخصّ إنجاز البرنامج وتهمّ بالأساس مجالات ومناطق التدخل وحوكمة البرنامج ومقاييس التنفيذ ويشمل بالأساس:

  - وضع تمشّي جديد لتقسيم ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية حسب الولايات يرتكز بالأساس على مؤشر التنمية الجهوية المعدّل بالكثافة السكانية والقدرة التنفيذية ومدى تقديم تقارير المتابعة في الآجال المحدّدة،
  - إشراك المجالس البلدية بشكل مباشر بالتعاون مع مجالس التنمية المحلية في برمجة وإنجاز ومتابعة وتقييم مكوّنات البرنامج التي تدخل ضمن الاختصاصات المشتركة مثل تنوير الطرقات العامة والمسالك الريفية وتوفير الماء الصالح للشرب،

- رصد ميزانية لصيانة مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية،
- تخصيص عنصر جديد في الميزانية لتمويل تكاليف الدراسات،
- تعزيز دور مديري التنمية الجهوية خاصّة على مستوى أنشطة دعم موارد الرزق من خلال تحديد الفئة المستهدفة والمصادقة والمتابعة والتقييم.

المحور الاستراتيجي 2: دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

في ظل ما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي من صعوبات كبرى جراء مخلفات جائحة كورونا وخاصة الحرب الروسية الاكرانية، تشهد بلادنا مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات والاشكاليات التنموية وتماشيا مع توجهات الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات تمويل المؤسسات الاقتصادية ودعم إنتاجية القطاع الخاص وإعادة ثقة المستثمرين في الوجهة التونسية، سترتكز الجهود خلال سنة 2023 بالخصوص على:

- مواصلة التمشي التشاركي التي اعتمده الوزارة لوضع إصلاحات مناخ الأعمال ودفع الاستثمار الخاص.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2025 والتي سيتم عرضها على مداولات مجلس الوزراء،
- مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص
- مواصلة مراجعة وتحيين كراسات الشروط لممارسة الأنشطة الاقتصادية:
- استكمال مرحلة التدقيق والجرد التي أفضت إلى ضبط قائمة أولية تضم 200 كراس شروط لتعاطي الأنشطة الاقتصادية.
- يتم العمل على وضع برنامج لمراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية قبل موفّى شهر مارس 2023 في اتجاه تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة بين المستثمر التونسي والأجنبي، بالإضافة الى الشروع في تحيين كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية من خلال مسار تشاركي مع الوزارات المعنية والهياكل المهنية.
- اعتماد سياسة نشيطة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وللترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفّر فيها تونس مزايا تفاضلية.

المحور الاستراتيجي 3: تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للإحصاء إلى الارتقاء بأداء المنظومة الإحصائية إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب إلى تطوّر حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة. وفي هذا الإطار، تتمثل الأولويات في:

- مواكبة الإنتاج الإحصائي لآخر المستجدات الحاصلة على مستوى المعايير والمناهج المعمول بها (تحيين سنة الأساس واعتماد معايير جديدة في إعداد المؤشرات الإحصائية)،
- دعم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتعميم استعمالها في كلّ المسوح على غرار اللوحات الرقمية والهاتف بهدف تطوير نوعية الإحصائيات من جهة واحترام روزنامة الإنتاج والنشر في ضوء تداعيات الأزمة الصحية من جهة أخرى. وقد أثبتت التجربة نجاعتها من خلال المسح الذي أعدّه المعهد بالتشارك مع مجموعة البنك الدولي حول انعكاسات وباء كورونا على الأسر وعلى المؤسسات،
- التحضير لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى الذي سينطلق سنة 2024،
- إنجاز مسوحات تتعلق بقضايا راهنة على غرار المسح حول العنف ضدّ المرأة والمسح الثالث حول الأمن والحريات والحوكمة،
- تقديم الاحصائيات الرسمية لتطعيم أنظمة البيانات للمنظمات الدولية والإقليمية وفق المعايير الدولية وكذلك عند الطلب على غرار الإحصائيات المرتبطة بمؤشرات التنمية المستديمة، هذا بالإضافة الى المساهمة المباشرة في صياغة مذكرات السياسات التنموية ومصفوفة الإصلاحات المرتبطة ببرامج الدعم المالي الخارجي.
- صياغة ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات وضبط سيناريوهات الآفاق الاقتصادية الكلية وقياس أثر السياسات العمومية على المدى المتوسط، بالإضافة إلى رؤية تونس 2035 والمخطط التنموي 2023-2025.

2- برامج المهمة

سعيا لضمان التصور الأمثل لهيكلة برامج مهمة الاقتصاد والتخطيط تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية – "الاستثمار"

–التعاون الدولي ...). وفي هذا السياق تم تفريع مهمة الاقتصاد والتخطيط إلى (04) برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.
- البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة.

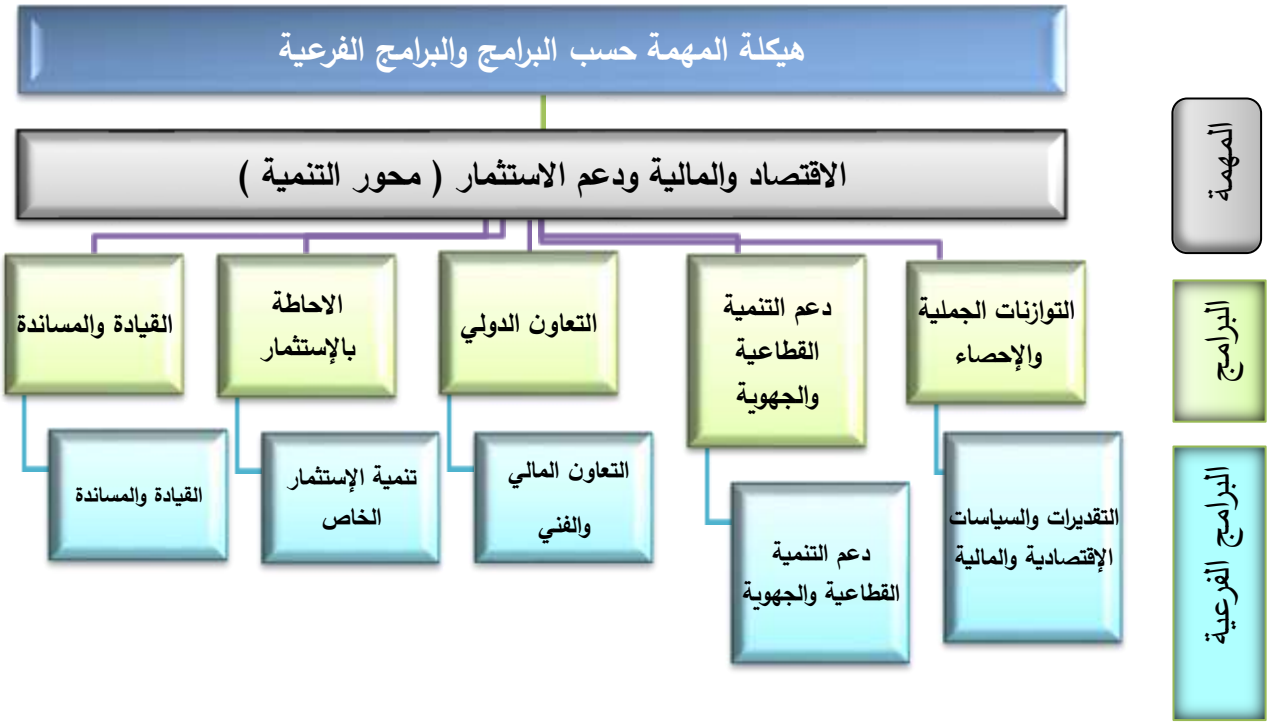

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق.م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	76 417	76 037	- 380	-0.5%
	اعتمادات الدفع	76 417	76 037	- 380	-0.5%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13 220	13 132	- 88	-0.7%
	اعتمادات الدفع	13 220	13 132	- 88	-0.7%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	769 883	784 781	14 898	1.9%
	اعتمادات الدفع	769 883	784 781	14 898	1.9%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	350	350	0	0.0%
	اعتمادات الدفع	350	350	0	0.0%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	45 130	55 700	10 570	23.4%
	اعتمادات الدفع	45 130	55 700	10 570	23.4%
مجموع الإعتمادات	اعتمادات التعهد	905 000	930 000	25 000	2.8%
	اعتمادات الدفع	905 000	930 000	25 000	2.8%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		ق.م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
التوازنات الجملية والإحصاء	إعتمادات التعهد	60 135	101 190	41 055	68.3%
	إعتمادات الدفع	60 135	101 190	41 055	68.3%
التنمية القطاعية والجهوية	إعتمادات التعهد	692 080	667 667	- 24 413	-3.5%
	إعتمادات الدفع	692 080	667 667	- 24 413	-3.5%
التعاون الدولي	إعتمادات التعهد	53 429	63 985	10 556	19.8%
	إعتمادات الدفع	53 429	63 985	10 556	19.8%
الإحاطة بالإستثمار	إعتمادات التعهد	87 716	86 127	- 1 589	-1.8%
	إعتمادات الدفع	87 716	86 127	- 1 589	-1.8%
القيادة والمساندة	إعتمادات التعهد	11 640	11 031	- 609	-5.2%
	إعتمادات الدفع	11 640	11 031	- 609	-5.2%
مجموع الإعتمادات	**إعتمادات التعهد**	**905 000**	**930 000**	**25 000**	**2.8%**
	إعتمادات الدفع	**905 000**	**930 000**	**25 000**	**2.8%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تقدر جملة نفقات مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2023 بـ 930.000 ألف دينار دون مقابل 905.000 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة 2.8% علما بأن هذه التقديرات تتضمن ترسيم اعتمادات في حدود 53529 ألف دينار بعنوان مواصلة عملية التعداد العام للسكان والسكني والذي سيتم الشروع فيه خلال سنة 2024.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجاز	ق م	تقديرات		
	2021	2022	2023	2024	2025
نفقات التأجير	69 003	76 417	76 037	78 163	80 289
نفقات التسيير	12 905	13 220	13 132	13 526	13 932
نفقات التدخلات	595 452	769 883	784 781	807 704	862 575
نفقات الإستثمار	230	350	350	350	390
نفقات العمليات المالية	46 365	45 130	55 700	57 257	58 814
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	723 955	905 000	930 000	957 000	1016 000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	962 724	998 906	932 204	958 780	1017 490

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجاز 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
التوازنات الجملية والإحصاء	44 836	60 135	101 190	105 019	140 847
التنمية القطاعية والجهوية	599 939	692 080	667 667	686 333	705 000
التعاون الدولي	53 638	53 429	63 985	65 744	67 563
الإحاطة بالاستثمار	15 082	87 716	86 127	88 535	90 942
القيادة والمساندة	10 460	11 640	11 031	11 339	11 648
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	723 955	905 000	930 000	957 000	1016 000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	962 724	998 906	204 932	780 958	490 1017

يتوقع أن تبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات مهمة الاقتصاد والتخطيط 957000 ألف دينارا خلال سنة 2024 و1016000 دينار خلال سنة 2025 ويعزى هذا التطور الملحوظ في الاعتمادات بالخصوص إلى تخصيص اعتمادات هامة تبلغ 140.5 مليون دينارا للانطلاق في عملية التعداد العام للسكان والسكني المبرمج إنجازه سنة 2024 والذي انطلقت في شأنه بعد الأشغال التحضيرية في سنة 2022.

كما تتضمن النفقات المبرمجة للسنوات الثلاث القادمة الترفيع في حجم الاستثمارات الاعلامية لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة والاستجابة الى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإنتاج الاحصائي وكذلك تطوير أدوات وتقنيات التحليل الاقتصادي والنمذجة.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والاحصاء

اسم رئيس البرنامج: السيّد علية بالشيخ

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج (منذ أكتوبر 2020)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

غاية البرنامج:

- المساهمة المرجعيّة في رسم التقديرات الاقتصاديّة الكلية وإنجاز الدراسات والتحاليل الداعمة للقرار الاقتصادي.
- الاستجابة أكثر وبالنوعيّة المطلوبة إلى المتعاملين مع الإدارة ومستخدمي البيانات الاحصائيّة والاقتصاديّة بما فيها الاحصائيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

الالتزامات الدولية والوطنية الخاصة بالقطاع:

تندرج تدخلات البرنامج بصفة مباشرة وغير مباشرة في إطار الالتزامات الدولية والوطنية. اذ تعمل الهياكل المنضوية تحت البرنامج على تقديم الاحصائيات الرسمية لتطعيم أنظمة البيانات للمنظمات الدولية والإقليمية وفق المعايير الدولية وكذلك عند الطلب على غرار الإحصائيات المرتبطة بمؤشرات التنمية المستديمة، هذا بالإضافة الى المساهمة المباشرة في صياغة مذكرات السياسات التنموية ومصفوفة الإصلاحات المرتبطة ببرامج الدعم المالي الخارجي.

كما يساهم البرنامج في حوارات السياسات وعمليات التفاوض مع الشركاء الدوليين في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف عبر تقديم البيانات والتحاليل الاقتصادية في الغرض على غرار الاعداد لبرنامج دعم مالي جديد مع صندوق النقد الدولي.

وبالتوازي يساهم البرنامج في صياغة ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات وضبط سيناريوهات الأفاق الاقتصادية الكلية وقياس أثر السياسات العمومية على المدى المتوسط، بالإضافة الى رؤية تونس 2035 والمخطط التنموي 2023-2025.

الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي: لا توجد

تشخيص واقع السياسة العمومية:

تتمثل أهم نقاط القوة ونقاط الضعف المرتبطة بأداء البرنامج فيما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
الإيفاء بتعهدات البرنامج تجاه المجموعة الوطنية والدولية من حيث اعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقديرات الاقتصادية الكلية والدراسات المبرمجة	نقص في الموارد البشرية المختصة خاصة في مجال الإحصاء واللازمة لضمان فاعلية وديمومة السياسة العمومية
توفر رصيد معرفي هام في مجالات الإنتاج الاحصائي والبحث والتحليل الاقتصادي	ضعف على مستوى تثمين وتوظيف المنتجات البحثية لدى عديد الأوساط المعنية
الانفتاح على الفرص المتاحة في مجال تطوير أدوات وتقنيات الاحصاء والبحث والتحليل الاقتصادي	ضعف الولوج الى عدة بيانات مفصلة ومحينة من أجل انجاز الدراسات والتحاليل الاقتصادية المرجوة
غياب الفوارق بين الجنسين في قطاعات الإحصاء والبحوث الاقتصادية	ضعف اليات التنسيق بين البرنامج من جهة والبرامج الأخرى داخل المهمة وخارجها من جهة أخرى

رؤية البرنامج على المدى المتوسط:

- ضمان انجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة بالنوعية اللازمة وفي الآجال وانجاز المسح الوطني حول السكان والسكنى لسنة 2024 في أحسن الظروف.
- تركيز الدراسات والبحوث الاقتصادية على الأوليات والاشكالات الراهنة والأولويات المضمنة في المخطط الخماسي 2023-2025.
- المساهمة النشيطة في تحقيق أهداف استقرار إطار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط.

المحاور الاستراتيجية:

تم ضبط المحاور الاستراتيجية للبرنامج بناء على ضرورة دعم القدرات البشرية والفنية المتوفرة من خلال مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى أدوات التحليل والتنبؤ الاقتصادي وكذلك

المعايير الإحصائية الدولية فضلا عن ضرورة استغلال الفرص التي تتيحها التحولات الرقمية الجديدة من أجل الاستجابة أكثر الى متطلبات المرحلة من حيث تعميق تشخيص الواقع وتقديم الأفكار واستنباط الحلول الملائمة لتجاوز الأزمة الراهنة وإرساء مقومات الانتقال الاقتصادي المنشود.

وبصفة أدق تتمثل المحاور الاستراتيجية في:

- الاستثمار في التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة لتطوير جودة البيانات الإحصائية، والتقديرات، والتحاليل الاقتصادية، والمالية.
- تكثيف العمل البحثي مع تصويب المواضيع المطروحة للدرس.
- دعم التكوين وتطوير أدوات وتقنيات النمذجة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج التوازنات الجملية والاحصاء من برنامج فرعي وفاعلين عموميين اثنين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية .ويضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

تتمثل المهام الموكلة للبرنامج في:

- اعداد تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطّط التنمية.
- المساهمة في ضبط مضمون السياسات والإصلاحات الجملية والقطاعية عبر انجاز التحاليل والدراسات وقياس الأثر.
- انتاج وتطوير الإحصائيات الوطنية.

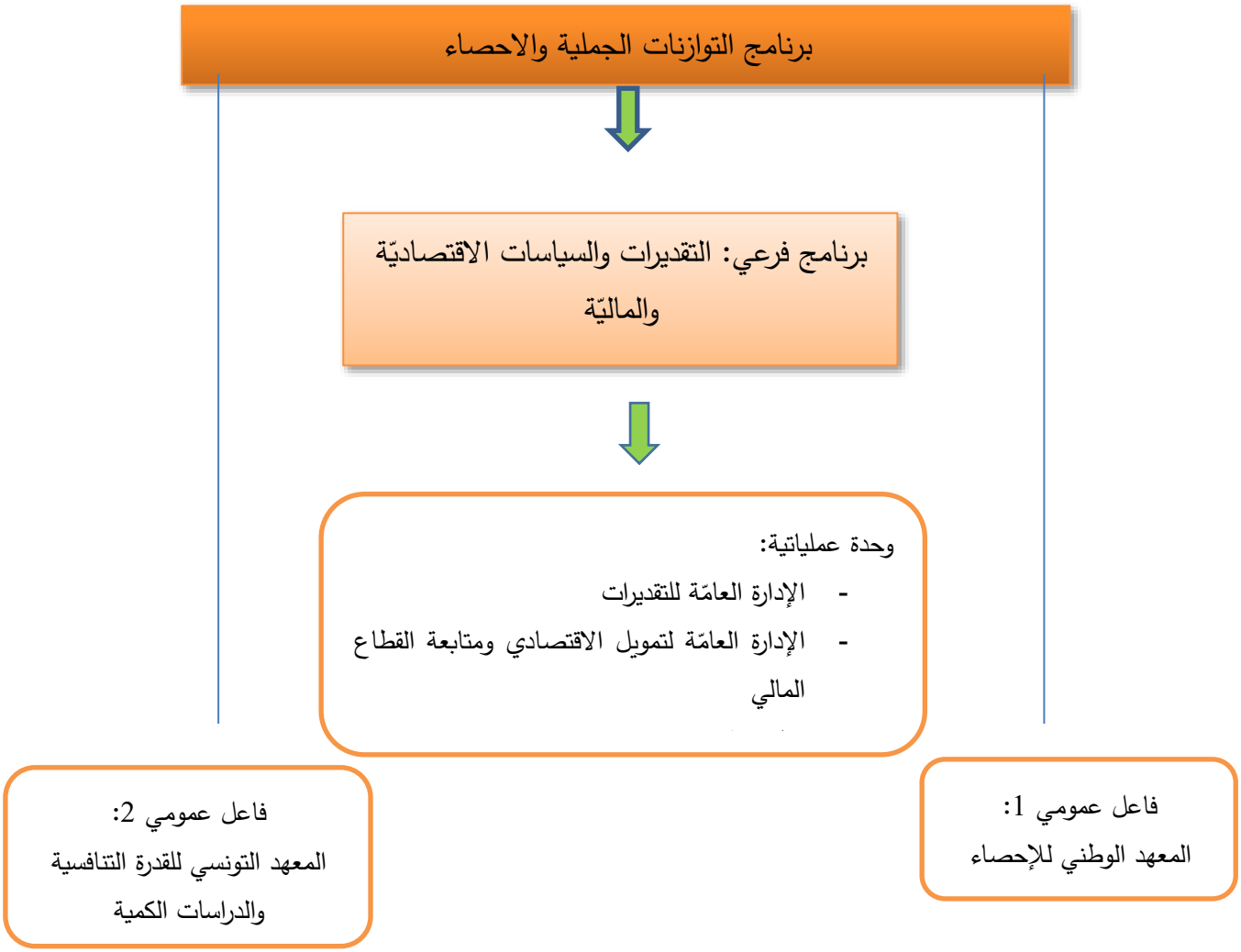

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية

يتمثل الهدف في الارتقاء بنوعية التنبؤات الاقتصادية اللازمة لصياغة وتوجيه السياسات الظرفية بصفة خاصة.

المؤشر 1.1: الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي

الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بتطور الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يعكس درجة التمكن من أدوات التحليل والتنبؤ والمحاكاة والقدرة على ضبط الخيارات والاجراءات التعديلية اللازمة لمواجهة تطورات الظرف الاقتصادي.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي	12	1.3−	1+	1+	0.5.+	0.5+

يفسر الاتجاه التنازلي لمستوى المؤشر بارتفاع حالة عدم اليقين في الوقت الراهن التي من شأنها أن تؤثر في القدرة على التنبؤ والتي من المرجح أن تتراجع نسبيا على المدى المتوسط في ضوء التحسن المتوقع للأفاق الاقتصادية.

المؤشر 2.1: عدد المذكرات التحليلية المنجزة

يعكس المؤشر القدرة على انتاج التحاليل الاقتصادية اللازمة لاستنباط الحلول وتقديم المقترحات الكفيلة بتوجيه القرار الاقتصادي.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
عدد المذكرات التحليلية المنجزة	عدد	10	12	14	16	20

يفسر الاتجاه التصاعدي لعدد المذكرات التحليلية في المجالين الاقتصادي والمالي بالتوجه نحو تكثيف العمل البحثي لدراسة الإشكاليات المطروحة وتطور الأوضاع الاقتصادية بما يساعد على أخذ القرارات الملائمة وبصفة استباقية.

الهدف 2: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يتمثل الهدف في توفير معلومة إحصائية عالية الجودة وذات موثوقية، إلى جانب إرساء قواعد بيانات أسرية واقتصادية تمكن من سحب عينات المسوح وإنجازها وفقا للمعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن. كما يرتكز هذا الهدف على دعم النهوض بالإحصائيات الجهوية والحسابات القومية وعديد المجالات الإحصائية الأخرى من خلال مواكبة التطورات الدولية الحاصلة في المشهد الإحصائي العالمي. هذا الى جانب تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وتوفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق رزنامة تضبط للغرض وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية.

المؤشر 1.2: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

يساهم هذا المؤشر في تحسين جودة المعطيات الإحصائية المنتجة وذلك بـدعم الإنتاج الإحصائي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية، فضلا عن تدعيم القدرات الفنية وتطوير التنسيق الإحصائي.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة مئوية	86.8	100	100	100	100

يلاقي انجاز المسوحات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للإحصاء جملة من الإشكالات من أهمها صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان، هذا بالإضافة الى النقص الحاد في الموارد البشرية لدى المعهد في بعض الاختصاصات بما يشكل عائقا أمام إنجاز بعض المسوح. وبناء على ذلك فإنه من المتوقع أن تكون نسبة إنجاز المسوح لسنة 2022 دون المستوى المنشود مما يحول دون تحقيق كلي للهدف المرسوم. إلا أن المعهد يسعى دوما إلى التحسين من مردودية العمل الإحصائي كما وكيفا حتى يرتقي بجودة المنتوج الإحصائي خلال السنوات القادمة في ظل المسح العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي سيأخذ منحا خاصا ومتطورا من الناحية اللوجستية والفنية لإنجازه.

المؤشر 2.2: احترام روزنامة النشر

يساهم هذا المؤشر في تحسين جودة المعطيات الإحصائية المنتجة وذلك من خلال إصدار مؤشرات ونتائج المسوح وفق الروزنامة وحسب المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات الإحصائية.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
احترام روزنامة النشر	نسبة مئوية	50	100	100	100	100

نظرا للصعوبات المسجلة على مستوى التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات من ناحية والنقص الحاد في الموارد البشرية من ناحية أخرى، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 50% بالنسبة لـما تمت برمجته في سنة 2021. وعلى هذا الأساس تكثفت الجهود خلال سنة 2022 لتدارك الاخلالات القائمة حيث يتوقع أن تتوافق نسبة الإنجاز مع الأهداف المبرمجة. وسيسعى المعهد خلال السنوات الثلاثة القادمة للإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

الهدف 3: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات

يتمثل الهدف في المساهمة النشيطة والفاعلة في القرار العمومي في إطار التوجّهات التنموية وأولويات المرحلة ومن أهمها الحوكمة الشاملة والفعلية، النجاعة الاقتصادية، والتجديد، والإدماج والاستدامة.

المؤشر 1.3: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

تسهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وفق تطورات الوضع.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	نسبة مئوية	100	90	90	100	100

تمكن المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في سنة 2021 من انجاز 37 مذكرة وتقريرا ودراسة من مجموع الأنشطة المتصلة بهذه السنة في مجال الدراسات وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المطلوبة من قبل هياكل أخرى.

ويتوقع أن تبلغ نسبة انجاز الدراسات المبرمجة 90% في سنتي 2022 و2023. وسيتكثف الجهد من أجل تحسين نسبة الإنجاز بداية من سنة 2024 لتصل إلى 100%.

ويتم احتساب الدراسات والمذكرات المنشورة أو المصادق عليها من طرف لجنة قراءة وكذلك الإدارة العامة، بما فيها المساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد في إطار التعاون مع الهياكل والمنظمات الوطنية والدولية.

المؤشر 2.3: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

يتم نشر الدراسات المنجزة بالموقع الرسمي للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ويمثل عدد النافذين للموقع وخصوصا تطور عدد النافذين مؤشرا على اهمية محتوى دراسات المعهد بالإضافة لتفعيل موقع Tunisia Competitiveness الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	نسبة مئوية	46.2	8	10	10	12

تطور عدد الزيارات لموقعي واب المعهد سنة 2021 بنسبة 46% مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا التطور الاستثنائي الى تفعيل موقع Tunisia Competitiveness الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية. وينتظر أن يعود المؤشر بدء من سنة 2023 الى المستوى العادي ويستقر في حدود نسبة 10%.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية	المؤشر 1.1: الفارق بين التقديرات وانجازات الناتج الاجمالي	1+	**النشاط 1:** ضبط التقديرات الكلية ومضمون السياسات الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية	509	تنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال النمذجة الاقتصادية
	المؤشر 2.1: عدد المذكرات التحليلية المنتجة	14	**النشاط 2:** المساهمة في ضبط التوازنات المالية على المدى القصير والمتوسط ورسم استراتيجيات واصلاحات القطاع المالي	327	تنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال التقديرات النقدية والمالية
الهدف 2: دعم جودة المعطيات الإحصائية	المؤشر 1.2: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	%100	**النشاط 3:** انتاج الاحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها: –انجاز الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية (منها مواصلة مسار انجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024) والاقتصادية والجهوية –تطوير النشر والمناهج والتقنيات الاحصائية.	94599	– مراجعة قانون الإحصاء – إعداد قانون إطار وبطاقات المهام – إعداد الموازنة الاجتماعية
	المؤشر 2.2: احترام روزنامة النشر	%100			

الهدف 3: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	المؤشر 1.3: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	%90	**<u>النشاط 4</u>:** انجاز التحاليل والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وقياس الأثر	5755	1- التكوين وتنمية الكفاءات وتحفيز الإطارات 2- المشاركة في أعمال اللجان الوطنية والندوات والملتقيات الدراسية 3- تطوير تقنيات النمذجة وتوظيفها 4- تعصير نظام المعلومات بالمعهد 5- إحكام المراجعة في إطار لجنة القراءة والتشجيع على العمل التشاركي بين الباحثين
	المؤشر 2.3: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	%10			1-تحسين جودة الموقع: مرجعيات الدراسات البحوث، 2-سهولة النفاذ والتحميل، السلامة، الجمالية... 3- إصدار دراسات وبحوث وجداول قيادة تتعلق بالأولويات الوطنية 4-تأمين تنوع الدراسات والبحوث وثراء مضمونها

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
المعهد الوطني للإحصاء	دعم جودة المعطيات الإحصائية	– انجاز المسوحات الدورية لتوفير المؤشرات الإحصائية في مختلف الميادين والقطاعات. – القيام بمسوحات خصوصية حول قضايا مستجدة (العنف ضد المرأة، – مواصلة مسار انجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. – انجاز مسح تكميلي للمسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر الذي تم إنجازه في 2022	94599
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	– إنجاز نحو 18 دراسة مبرمجة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. – إصدار جداول قيادة – إصدار مؤشرات التنافسية ومناخ الأعمال ومؤشر التنمية الجهوية ومتابعة تحينها. – بناء نماذج قياسية وتحيينها بهدف التحليل والمحاكاة ودراسة الأثر في إطار برامج التعاون الدولي.	5755

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025

يتوقع أن تبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات البرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية خلال الفترة 2023-2025 ما قيمته 290482 ألف دينار. ويتضمن هذا المبلغ كلفة التعداد

العام للسكان والسكني المبرمج إنجازه سنة 2024 والذي انطلقت في شأنه بعد الأشغال التحضيرية في سنة 2022. وتقدر الاعتمادات الجملية المطلوبة لإنجاز عملية التعداد 140.5 مليون دينار.

كما تتضمن النفقات المبرمجة للسنوات الثلاث القادمة الترفيع في حجم الاستثمارات الاعلامية لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة والاستجابة الى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإنتاج الاحصائي وكذلك تطوير أدوات وتقنيات التحليل الاقتصادي والنمذجة.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	30695	33206	34002	796	2.4
نفقات التسيير	3465	2985	2906	79-	2.6-
نفقات التدخلات	676	676	676	0	0
نفقات الاستثمار	10000	23268	63606	40338	173.4
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	44836	60135	101190	41055	68.3

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	30695	33206	34002	40076	43516
نفقات التسيير	3465	2985	2906	3349	3442
نفقات التدخلات	676	676	676	732	765
نفقات الاستثمار	10000	23268	63606	85912	11500
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	44836	60135	101190	130069	59223
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	44836	60135	102228	130069	59223

تقدر جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء لسنة 2023 بحوالي 101190 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 60135 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة 68.3%. علما بأن هذه التقديرات تتضمن ترسيم اعتمادات في حدود 53529 ألف دينار بعنوان مواصلة عملية التعداد العام للسكان والسكني.

وبدون اعتبار النفقات بعنوان التعداد العام للسكان والسكني فان الاعتمادات المخصصة للبرنامج تقدر بـ 47661 أف دينار في سنة 2023، ما يمثل نقص بنسبة بـ 1.8% فقط مقارنة بقانون المالية لسنة 2022.

وباعتبار الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية فان الحجم الإجمالي لنفقات البرنامج تقدر بـ 102228 ألف دينار في سنة 2023 مقابل 60135 ألف دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2022، ما يمثل نسبة زيادة بـ70%.

نفقات التأجير

تقدر جملة نفقات البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية بـ 34002 ألف دينار لسنة 2023 أي بزيادة 2.4% مقارنة بتقديرات 2022 وتتضمن خاصة:

- مفعول التسميات والترقيات والتدرج لإطارات وأعوان كل من الادارات المركزية والمعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقرة التنافسية والدراسات الكمية.
- المفعول المالي لتأجير 15 مهندسا لفائدة المعهد الوطني للإحصاء في سنة 2023. وتتأكد الحاجة الى الانتدابات لفائدة المعهد الوطني للإحصاء الى التراجع الحاد في عدد الإطارات المتخصصة والذي أصبح يبعث على الانشغال وعائقا أمام ايفاء المعهد بتعهداته الوطنية والدولية في مجالات الإنتاج الإحصائي.

وتتضمن نفقات التأجير نفقات إضافية على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية لتأمين استرجاع أجور الأعوان الملحقين بالوزارة واعتمادات متبقية بعنوان التأجير لسنة 2021.

وتتوزع نفقات التأجير حسب المتدخلين كالآتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2022	تقديرات 2023
الإدارات المركزية	744	836
المعهد الوطني للإحصاء	27662	28391
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	4800	4775
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	34002	33206
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	33206	34419

* تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 417 ألف دينار في 2023.

نفقات التسيير

تقدر جملة نفقات تسيير البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية بـ 2906 ألف دينار سنة 2023 مقابل 2985 ألف دينار مقدرة في قانون المالية لسنة 2022 أي بنقص بـ 2.6%. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بمزيد ترشيد هذه النوعية من النفقات وتأمين الحد الأدنى لسير المصالح العمومية.

وباعتبار الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المقدرة بحوالي 291 ألف دينار من المتوقع أن جملة نفقات البرنامج 3197 ألف ديار في سنة 2023.

وتتوزع نفقات التسيير بين مختلف المتدخلين كالاتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2022	تقديرات 2023
الإدارات المركزية	–	–
المعهد الوطني للإحصاء	2235	2302
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	750	604
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2985	2906
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	2985	3197

نفقات التدخلات

تم ضبط نفقات تدخلات البرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية لسنة 2023 في حدود 676 ألف دينار وهو نفس الحجم من الاعتمادات المرسمة في قانون المالية لسنة 2022. وتتمثل النفقات في تدخلات ذات صبغة اجتماعية من اقتناء قسائم الأكل واعانات وترفيه ونشاط رياضي للأعوان.

وباعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية تقدر جملة نفقات التدخلات بـ 706 ألف دينار سنة 2023 دون تغيير مقارنة بقانون المالية لسنة 2022.

وتتوزع نفقات التدخلات بين مختلف المتدخلين كالاتي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2022	تقديرات 2023
الإدارات المركزية	-	-
المعهد الوطني للإحصاء	600	600
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	76	76
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	676	676
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	676	706

*تبلغ الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 30 ألف دينار سنة 2023.

نفقات الاستثمار

تقدر نفقات الاستثمار الجملية للبرنامج دون الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية في حدود مستوى 63606 ألف دينار في سنة 2023 مقابل 23268 ألف دينار مقدرة لسنة 2022، ما يمثل نسبة تطور بـ 173.4%.

وتتضمن هذه التقديرات الاعتمادات الضرورية لمواصلة عملية التعداد العام للسكان والسكنى من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

وباعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية تبلغ نفقات 63906 ألف دينار مقابل 23268 ألف دينار سنة 2022 تتوزع على النحو التالي:

بالألف دينار

المتدخلين	ق. م 2022	تقديرات 2023
الإدارات المركزية	-	-
المعهد الوطني للإحصاء منها: نفقات التعداد العام للسكان والسكنى	23168 11568	63306 53529
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	100	300
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	23268	63606
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	23268	63906

* تقدر الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بـ 300 ألف دينار سنة 2023.

ويفسر هذا التطور الهام في نفقات الاستثمار خاصة بـ:

- مواصلة عملية التحضير للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ان تقدر الاعتمادات المرسمة للعمليات التي سيتم إنجازها في سنة 2023 بما قيمته 53529 ألف دينار مقابل 11568 ألف دينار مرسمة بميزانية 2022. علما بأن ميزانية الاستثمار للمعهد الوطني للإحصاء دون التعداد تقدر بـ 9777 ألف دينار سنة 2023 مقابل 11600 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2022.
- انجاز مسح تكميلي للمسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر الذي تم استكماله في سنة 2022.

- اقتناء تجهيزات وبرمجيات إعلامية جديدة في إطار مواصلة تنفيذ المخططات المديرية للإعلامية لكل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.
- اقتناء بعض المعدات السيارة للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية علما بأن المعهد يواصل توظيف الموارد الذاتية المتاحة والفواضل من السنوات السابقة لتمويل جزء من نفقات المشاريع في إطار ترشيد اللجوء الى منحة الدولة.

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية

اسم رئيس البرنامج: السيد سمير لزعر

رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 01 أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- برمجة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الافريقية 2063 وصياغة التقرير الوطني حولهما وعرضهما على الهيئات الدولية،
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) متابعة مؤشرات التنمية.

ويهدف البرنامج بالأساس إلى:

- تطوير عملية التخطيط والتقييم والمتابعة،

- التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة
- المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق،
- مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،
- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والاجندة الافريقية 2063،

2.1 الهياكل المتدخلة

يضم البرنامج كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 2-1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة

يندرج الهدف المتعلق بقيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة في إطار تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر من خلال المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية وقيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية وبلورة سياسات التنمية الجهوية، والتوجه نحو تخطيط أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العمل على تطوير تقنيات التخطيط، ومتابعة البرامج والمشاريع القطاعية والجهوية المدرجة بالمخطط.

المؤشر 1.1.2: إعداد الوثيقة التوجيهية

صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035، تمثل إطارا مرجعيا لإعداد المخطط التنموي 2023-2025 والمخططات الموالية.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	0	1	–	–	–

المؤشر 2.1.2: صياغة وثيقة المخطط

تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والاصلاحات والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	0	1	-	-	-

المؤشر 3.1.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025.

انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-1-3: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

سيتم خلال الثلاث سنوات القادمة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في المخطط واعداد تقرير سنوي في الغرض.

الهدف 2-2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على تحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة والرفع من نجاعة ومردودية الاستثمارات العمومية.

المؤشر 1.2.2: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

تتولى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2202	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-2-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

سيتواصل توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية وتعميمه على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية من خلال دراسة المشاريع المقترحة بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية وإعداد قائمة المشاريع المصادق عليها وارسالها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

الهدف 2-3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

المؤشر 1.3.2: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتمثل في تقرير حول مدى التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة الأمم المتحدة 2030) وأبرز الصعوبات والتحديات.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-3-1: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	1	0	1	0

تولت الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بصفتها نقطة الاتصال الوطنية التنسيق بين مختلف الفاعلين والشركاء الاشراف على إعداد التقرير الوطني الطوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 وعرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة. ويتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وبذلك سيكون التقرير القادم سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 2-4: المساهمة في تحسين ظروف العيش

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على تجسيم دور الوزارة في تحسين ظروف العيش عبر مختلف البرامج الجهوية والتي تمكن من الرفع من مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية في مناطق التدخل.

المؤشر 1.4.2: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

دأبت الوزارة على يعتبر إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين. وسيتواصل إعداد هذا التقرير خلال السنوات القادمة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.4.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2202	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-4-1: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

الهدف 2-5: دعم موارد الرزق

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على تشجيع الباعين الشبان على بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق)

المؤشر 1.5.2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

يتمثل في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق)

انجازات وتقديرات المؤشر 1.5.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2202	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-5-1: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	3789	5897	8000	8052	3600

سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2022 و2023 في حين سينخفض سنة 2025 والتي تتزامن مع إتمام برنامج التنمية المندمجة.

الهدف 2-6: دفع الاستثمار الخاص

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على مساندة التنمية بالجهات عبر دفع الاستثمار الخاص وذلك من خلال المساهمة في تمكين الباعثين الذين يرغبون في بعث مشاريع صغرى أو متوسطة من التمويل الذاتي لإنجاز مشاريعهم، والعمل على إنجاز الدراسات وترويج التراب الجهوي وتثمين فرص التعاون الدولي اللامركزي.

المؤشر 1.6.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار آلية اعتماد الانطلاق 1 و2 وذلك بالتنسيق مع البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.6.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-6-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2210	2180	2431	2674	2942

ستشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال ثلاث سنوات القادمة.

المؤشر 2.6.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية ومرافقة الباعثين.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.6.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2-6-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	730	650	610	605	590

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	**مؤشر1:**إعداد الوثيقة التوجيهية **مؤشر2:**صياغة وثيقة المخطط	1 1 1	**نشاط1:** تخطيط التنمية **نشاط2:** متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية		-تقييم إنجازات المخطط السابق وتشخيص الإشكاليات التنموية بالنسبة لكل الولايات

	مؤشر3:تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط				-إحداث لجان قطاعية وجهوية لإعداد محتوى المخطط على المستوى القطاعي والجهوي -إعداد منوال للمتابعة الدورية للمخطط على مستوى الجهوي والقطاعي
الهدف2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	**مؤشر1:**إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	1	**نشاط3:** إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية		دراسة جاهزية المشاريع المقترحة وتقييم جدواها والمصادقة على إدراجها بالميزانية
الهدف3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030	**مؤشر1:**تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1			
الهدف4 المساهمة في تحسين ظروف العيش	**مؤشر1:**تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	1			عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف الأطراف المعنية للحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتقرير
الهدف5 دعم موارد الرزق	**مؤشر1:**عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	8000	**نشاط4:**إدارة وتمويل البرامج الجهوية للتنمية **نشاط5:** إدارة وتمويل برنامج التنمية المندجة	63200	تسهيل عمليات إحداث المشاريع الفردية المنتجة والانتصاب للحساب الخاص -الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي

					والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي
الهدف6 دفع الاستثمار الخاص	**مؤشر1:** عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق **مؤشر2:** عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	2431 610	**نشاط6:** مساندة التنمية الجهوية والمحلية	1641	

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
المندوبية العامة للتنمية الجهوية	المساهمة في تحسين ظروف العيش	التصرف في برنامج التنمية المندمجة	63380
المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية	دعم موارد الرزق	مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية	22814
		المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة	

		إعداد ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية	
	دفع الاستثمار الخاص	الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي	
		التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات	
		إعداد حوامل التسويق الجهوي	
		المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025

تم ضبط مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2023-2025 باعتماد الأهداف والمقتضيات الواردة في منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 09 المؤرخ في 20 ماي 2022 خاصة منها المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيدها وحسن توظيف الموارد البشرية والحرص على ترشيد نفقات التسيير والتحكم في الطاقة من خلال وضع خطة للتحكم في الإستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة إلى جانب إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها وخاصة منها المعطلة.

واستنادا إلى المهام المناطة بعهدة الإدارات والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية، تم توخي المنهجية التالية:

نفقات التأجير

- اقتراح انتدابات جديدة بداية من سنة 2023 تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية القصوى وذلك في إطار البرنامج الوطني لتسوية عملة الحضائر

- تدعيم مختلف الإدارات المعنية بالبرنامج عبر الترخيص في اعتماد آليتي الالحاق والتعاقد وذلك لتجاوز النقص الكبير المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض الاختصاصات ذات الأولوية باعتبار عدم القيام بانتدابيات جديدة منذ سنوات وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،
- الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية،

نفقات التسيير

- الحرص على التقيد بمقتضيات المنشور عدد 09 المؤرخ في 20 ماي 2022 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور 3%،
- برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.

نفقات التدخلات

الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية: يعتبر الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من اهم الإصلاحات التي تم احداثها في سبيل تطوير التصرف في نفقات الاستثمار وانتقاء المشاريع للرفع في نسب الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في انجاز المشاريع.

كما سيتم خلال الفترة المقبلة مواصلة تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية الأفضل.

دعم التخطيط الوطني والجهوي: ستتزامن السنة القادمة مع انطلاق تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 الذي يتنزل في ظرف اقتصادي واجتماعي وصحي دقيق ويكتسي أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي واعتماد منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة المتمثلة أساسا في:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام،
- تحسين مناخ الأعمال واستعادة ثقة شركاء تونس بما يوفر أرضية الاستقطاب الاستثمار الخارجي،
- تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمحافظة على ديمومة المالية العمومية من خلال التحكم في عجز الميزانية ونسبة المديونية،
- إرساء الإصلاحات الجبائية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية على المنظومة الجبائية الوطنية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية،
- مساندة الفئات الاجتماعية الهشة واستكمال إصلاح منظومة الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه،
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.

متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والأجندة الإفريقية 2063: تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وعلى هذا الأساس تتولى الوزارة التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني الى جانب المنظمات الوطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات القيس وضبط الأولويات الى جانب إعداد التقرير الوطني حول تنفيذ الأجندة الإفريقية.

البرنامج الجهوي للتنمية: سيتم بالاعتماد على المخرجات والتوصيات المنبثقة عن الدراسة التقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية إصدار منشور جديد يتضمن تعديلات تخص إنجاز البرنامج ومجالات ومناطق التدخل وحوكمة البرنامج ومقاييس التنفيذ

برنامج الحضائر الجهوية: ستواصل مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على البرنامج من خلال متابعة خلاص العملة وفتح الاعتمادات بعنوان مصاريف التغطية الاجتماعية بالنسبة

للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بالإضافة الى العمل على إدماج بقية الدفعات (2 و3 و4 و5) من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية ضمن اللجنة الفنية المحدثة تحت إشراف رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

بالإضافة إلى العمل على إحالة ملف من تفوق أعمارهم 60 سنة من عملة الحضائر على مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل الإجراءات الواردة بالأمر المذكور أعلاه.

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

- سيتم خلال سنتي 2023 و2024 إعداد دراسات قطاعية وتنظيم تظاهرات للتعريف بنتائج الدراسات حول استراتيجيات التنمية التي تم تعميمها على كل الولايات،
- إيلاء العناية اللازمة لإدارات التنمية الجهوية من خلال تجديد الأثاث والمعدات والتجهيزات الموضوعة على ذمتها التي تقادمت،

برنامج التنمية المندمجة

- إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة،
- استكمال الإنجاز المادي للقسطين الأول والثاني
- إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين
- مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج. ومن المنتظر أن يساهم في إحداث حوالي 34 ألف موطن شغل منها 3000 لفائدة حاملي الشهائد العليا.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- برمجة دراسة كل سنة (2023 و2024) سيتم تحديدهما لاحقا،
- إعداد 4 وثائق "الولاية في أرقام" (سليانة وباجة وجندوبة والكاف) و1 وثيقة "الإقليم في أرقام" (إقليم الشمال الغربي) كل سنة (2023 و2024)،
- اقتناء تجهيزات مختلفة وإعلامية خلال سنوات 2023-2025،
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة ومرافقة الباعثين الجدد.

ديوان تنمية الوسط الغربي

- إنتاج فيلم وثائقي ترويجي عن إقليم الوسط الغربي سنة 2023، يسلط الضوء على الإمكانات والثروات الطبيعية المميزة والمزايا التنافسية للمنطقة التي يمكن أن تعزز جاذبيتها وتخلق ديناميكية تنموية،
- برمجة انجاز دراسة منظومة الخضر والغلال بإقليم الوسط الغربي خلال سنة 2023 وذلك لوضع التمشي العملي لإحكام ربط مختلف حلقات هذه المنظومة وتحديد سلسة القيم المضمنة بها كما تأخذ الأولوية نظرا لأهمية الإنتاج الجهوي الفلاحي وتنوعه وامتداده الجغرافي والزمني على مختلف الفصول والهدف منها تثمين المنتوجات الفلاحية الخصوصية بالإقليم والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية.
- برمجة إنجاز دراستين لمنظومتين اقتصاديتين خلال سنتي 2024 و2025.
- نظرا لتقادم الأسطول وإحالة 03 سيارات لعدم الاستعمال يقترح إقتناء سيارتين نفعيتين لسنة 2023 وسيارتين نفعيتين سنة 2024 وسيارتي مصلحة لسنة 2025.
- تركيز الإدارة الالكترونية ومنظومات إعلامية جديدة مثل "عليسة" والتصرف الالكتروني للبريد والوثائق بالديوان مرتبطة أساسا برقمنة الإدارة الهدف منها تحسين العلاقة بين الديوان ومحيطه وتقديم خدمات أفضل وبشكل مندمج.
- برمجة نفقات أكيدة لانجاز عمليات التهيئة المرتبطة بالمقر الاجتماعي لديوان تنمية الوسط الغربي ومقرات الإدارات المركزية الجهوية للتنمية بكل من سيدي بوزيد والقيروان والقصرين (نفقات صيانة المصعد–نفقات صيانة التسخين والتبريد المركزي– نفقات تهيئة البناءات وصيانتها) لسنوات 2023-2024 و2025.

ديوان تنمية الجنوب

- تزويد منظومة المعلومات الإحصائيات الجهوية لديوان تنمية الجنوب بالمزيد من المعطيات،
- ربط علاقات شراكة مع مزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّل الديوان ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد من شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال،
- الإحاطة ومرافقة الباعثين والمستثمرين الخواص بالتكفل بإعداد دراسات الجدوى ومخططات الأعمال للمشاريع الخاصة مع متابعة تمويلها وإنجازها،

- السهر على تنفيذ مشاريع التعاون الدولي الفني المنوط إنجازها لديوان تنمية الجنوب.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	18 729	19 986	20 386	20 997	21 627
نفقات التسيير	1 350	1 393	1 520	1 657	1 806
نفقات التدخلات	579 860	670 701	646 222	663 679	681 567
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	599 939	692 080	667 667	686 333	705 000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	599 939	692 080	668 228	686 853	705 480

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي

اسم رئيس البرنامج :السيدة مفيدة جابالله

رئيسة هيئة التعاون الدولي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 1 مارس 2020

1- تقديم البرنامج

1-1 استراتيجية البرنامج :

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي والتوازنات المالية العمومية لسنة 2023، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيتواصل خلال سنة 2023 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2022 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

وتتميز الفترة القادمة بالانطلاق في تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 وبالتالي العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة ضمن المخطط.

التعاون الفني

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات

الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

1. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
2. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

- **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:** يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف.
- **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج التعاون الدولي من برنامج فرعي وفاعل عمومي وحيد يتمثل في الوكالة التونسية للتعاون الفني

البرنامج الفرعي: التعاون المالي والفني

تتمثل المهام الموكلة للبرنامج في:

- العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة ضمن المخطط 2023-2025

- **قيام هياكل التعاون الدولي بعملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.**
- **المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.**

2- أهداف ومؤشرات الأداء :

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

الهدف 1 : دعم التعاون المالي :

الهدف 3-1: تطوير **التعاون** المالي من خلال العمل على دعم القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة وتحسين حجم السحوبات.

مرجع الهدف: التعاون المالي

المؤشرات

مبررات اعتماد المؤشرات :توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

المؤشر 1.1.3: حجم التعهدات المالية المبرمة

تقديرات المؤشر1.1.3

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.1.3:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	2824	3700	7090	5140	5140
حجم السحوبات	مليون دينار	5572	6192	6349	7814	7295

المؤشر2.1.3: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

تقديرات المؤشر2.1.3

مؤشرات قيس أداءالهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2.1.3:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	197	167	89	152	142

الهدف 2.3 : دعم التعاون الفني

الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:

المؤشرات:

المؤشر 1.2.3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا بـ 10%:

مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات.

طريقة احتساب المؤشر: معدل تطور عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).

وحدة المؤشر: نسبة مئوية

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال الخمس سنوات الاخيرة

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.

تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).

تقديرات المؤشر 2.2.3

مؤشرات أداء	**الوحدة**	**إنجازات 2021**	**2202**	**تقديرات**		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.2.3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	%	59.2	3	10	10	10
(حجم الانتدابات)	عدد	2486	2561	2801	3052	3301

الهدف 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

المؤشر 2.2.3 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب :

مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهاذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

طريقة احتساب المؤشر: معدل تطور عددا لمشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات (2018-2022).

وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.

تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ30% مقارنة بمعدل عدد المشاريع المنجزة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).

تقديرات المؤشر 2.2.3

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2202	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 2.2.3: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب	عدد	128	141	108	122	137
نسبة التطور	%	%327	%10	%30	%30	%30

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2023-2025 وسعيها لتطوير نشاطها والارتقاء بخدماتها، حددت الوكالة التونسية للتعاون الفني جملة من الأهداف التي ستعمل على تحقيقها من خلال برنامج عمل يغطي نشاطاتها الرئيسية وكذلك تنظيمها الداخلي وأساليب عملها.

وترتكز الخطة على محورين يحظيان بالأولوية، يتمثل المحور الأول في الشروع في بناء منظومة ترتكز على تبني الابتكار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، أما المحور الثاني فيعكس سعي الوكالة إلى التمركز في موقع جيد على المستوى الوطني والدولي من خلال تطوير خدمات نوعية في مجال التوظيف بالخارج والتعاون جنوب–جنوب.

ولتجسيم التوجهات المذكورة سيتم خلال الفترة 2023-2025 العمل على:

1. اعتماد التحول الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين.
2. تطوير خدمة التوظيف بالخارج
3. تعزيز دور الوكالة كهيكل وطني للنهوض وتنمية التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة (ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
دعم التعاون المالي	حجم التعهدات المالية المبرمة.	7090	التعاون المالي	58931	
	حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%89			
دعم التعاون الفني	تطور عدد المتعاونين سنويا	%10	التعاون الفني	6843	- إحداث نقلة نوعية في عمل الوكالة التونسية للتعاون الفني وآلياتها باستعمال التقنيات الحديثة وشبكة المعلومات

	عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون جنوب–جنوب	%30				- تنويع خدمات الوكالة وتجديدها اعتمادا على التطورات الحاصلة في مجال التحول الرقمي والتطور التكنولوجي - في إطار الترفيع في نسبة المنتدبين بالأسواق الجديدة سيتم العمل على: • مزيد التعريف بالوكالة والتعريف بمهامها ومشمولاتها • مزيد التعريف بالكفاءات التونسية ومخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والعمل على الاعتراف بالشهادات العلمية التونسية ومطابقتها لنظيراتها مع مختلف البلدان الطالبة. • تطوير آليات الرصد واليقظة وجمع وتبويب البيانات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية • توجيه عمليات الاستكشاف بالخارج للقطاعات والتخصصات الأكثر توفرا في تونس والعمل على تحسيس السلط المعنية والمؤسسات التعليمية والمهنية بالتخصصات والكفاءات المطلوبة بالسوق العالمية والتي لا تتوفر بالعدد الكافي في تونس • تطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين وابرام اتفاقيات نعاون في الغرض • إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
الوكالة التونسية للتعاون الفني	تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب	• مزيد التعريف بالوكالة والتعريف بمهامها ومشمولاتها • مزيد التعريف بالكفاءات التونسية ومخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والعمل على الاعتراف بالشهادات العلمية التونسية ومطابقتها لنظيراتها مع مختلف البلدان الطالبة. • تطوير آليات الرصد واليقظة وجمع وتبويب البيانات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية • توجيه عمليات الاستكشاف بالخارج للقطاعات والتخصصات الأكثر توفرا في تونس والعمل على تحسيس السلط المعنية والمؤسسات التعليمية والمهنية بالتخصصات والكفاءات المطلوبة بالسوق العالمية والتي لا تتوفر بالعدد الكافي في تونس • تطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين وابرام اتفاقيات نعاون في الغرض • إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج • وضع خطة اتصالية تمكن من التعريف بالوكالة وبالعمل في نطاق التعاون الفني • توسيع مجال إسداء الخدمات عن بعد لفائدة المترشحين • مزيد مرافقة المترشحين في إعداد ملفات ترشحهم وتقديمها والتركيز على المهارات الذاتية المطلوبة إلى جانب المهارات المهنية	6843

		• تحديث مصنف المهن والمنظومة الاعلامية المستعملة لتوسيع مجال البحث عن الترشحات وفق المهارات المطلوبة والكفاءات المهنية والذاتية المرتبطة بالمهن • توطيد علاقات الشراكة مع مختلف الهياكل المنظمة للمهن.	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	6 335	6 901	6 864	- 37	-0.5%
نفقات التسيير	699	768	791	23	3.0%
نفقات التدخلات	238	630	630	0	0.0%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	46 365	45 130	55 700	10 570	23.4%
المجموع	53 638	53 429	63 985	10 556	19.8%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	6 335	6 901	6 864	7 072	7 279
نفقات التسيير	699	768	791	815	840
نفقات التدخلات	238	630	630	630	630
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	46 365	45 130	55 700	57 257	58 814
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	53637	53429	63985	65 774	67 563
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	53772	53939	64095	65 884	67 673

ويتوقع أن تتطور الاعتمادات المخصصة لنفقات البرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية خلال سنة 2024 بنسبة 2.8% مقارنة بسنة 2023 والمحافظة على نفس النسبة خلال سنة 2025.

برنامج عدد 4 : الإحاطة بالاستثمار

اسم رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

مدير عام الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

تاريخ توليه قيادة البرنامج: 28 فيفري 2019

1- تقديم البرنامج

1.1 الا ستراتيجية

في ظل ما يشهده الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي من صعوبات كبرى جراء مخلفات جائحة كورونا وخاصة الحرب الروسية الاكرانية، تشهد بلادنا مرحلة دقيقة في مسيرتها التنموية مليئة بالتحديات والرهانات والاشكاليات التنموية لعل من أهمها:

- تراجع الاستثمار الخاص نتيجة للعزوف وتنامي المنافسة العالمية وما يترتب عن ذلك من انعكاسات خاصة على مستوى محدودية توفير فرص عمل جديدة واستمرار التفاوت في مستوى التنمية بين الجهات
- تواضع مستويات مختلف المؤشرات التنموية والمؤشرات الخاصة بالتوازنات الاقتصادية الكبرى
- الضغوط التي تشهدها المالية العمومية وما يترتب عن ذلك من محدودية خاصة على مستوى توفير الموارد الضرورية للاستثمار العمومي.

في هذا الاطار يكتسي العمل على دعم الاستثمار الخاص أهمية واولوية خاصة اعتبارا لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بـ :

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم
- توفير مواطن شغل جديدة للحد من نسب البطالة
- النهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية

- المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد
- المساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية في ظل الانتظارات والنقائص المسجلة

وتهدف السياسات العمومية في هذا الاطار الى :

- تطوير الاستثمار الخاص مواكبة لمتطلبات التنمية وخاصة في القطاعات الواعدة التي من شانها الترفيع في القيمة المضافة،
- توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين التونسيين والأجانب خاصة من خلال الانفتاح التدريجي للقطاعات التنافسية والعمل على تبسيط الاجراءات المتعلقة بتراخيص الاستثمار والإجراءات الإدارية والتقليص في الآجال المستوجبة المتعلقة بعملية الاستثمار وممارسة الاعمال.
- إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر احكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة من خلال رقمنة الخدمات وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار
- ترشيد منظومة الحوافز وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية على مستوى الجهات والقطاعات

من هذا المنطلق، تحرص الوزارة وهياكلها في إطار المهام الرئيسية الموكولة لها المتعلقة بدعم الاستثمار الخاص، على تدعيم نشاطها من اجل المساهمة في تطوير الاستثمار الخاص من خلال العمل على عدة محاور تشمل بالخصوص:

- تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والتنسيق مع مختلف المتدخلين لتطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار ومراجعتها بالاستئناس بالممارسات والتجارب الفضلى على المستوى الدولي وانطلاقا من تطلعات المستثمرين.
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها من خلال الارساء التدريجي لمنظومات رقمية تشمل مختلف الخدمات المقدمة للمستثمرين ومختلف الهياكل العمومية المعنية
- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين لفض الإشكاليات التي تعترضهم في اطار ممارسة اعمالهم.

- تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية مع إرساء توجه يتلاءم مع مقتضيات الظرف الخصوصي
- الارساء الفعلي لآلية تشجيع الاستثمار ضمن المنظومة الجديدة للاستثمار من خلال الانطلاق الفعلي والتدريجي لنشاط الصندوق التونسي للاستثمار
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص لاستفادة بالتجارب والخبرات لاسيما على مستوى اليقظة والاستباق والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

2.1 الهياكل المتدخلة

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

- المصالح المركزية الراجعة بالنظر للهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الهيئة التونسية للاستثمار
- الصندوق التونسي للاستثمار

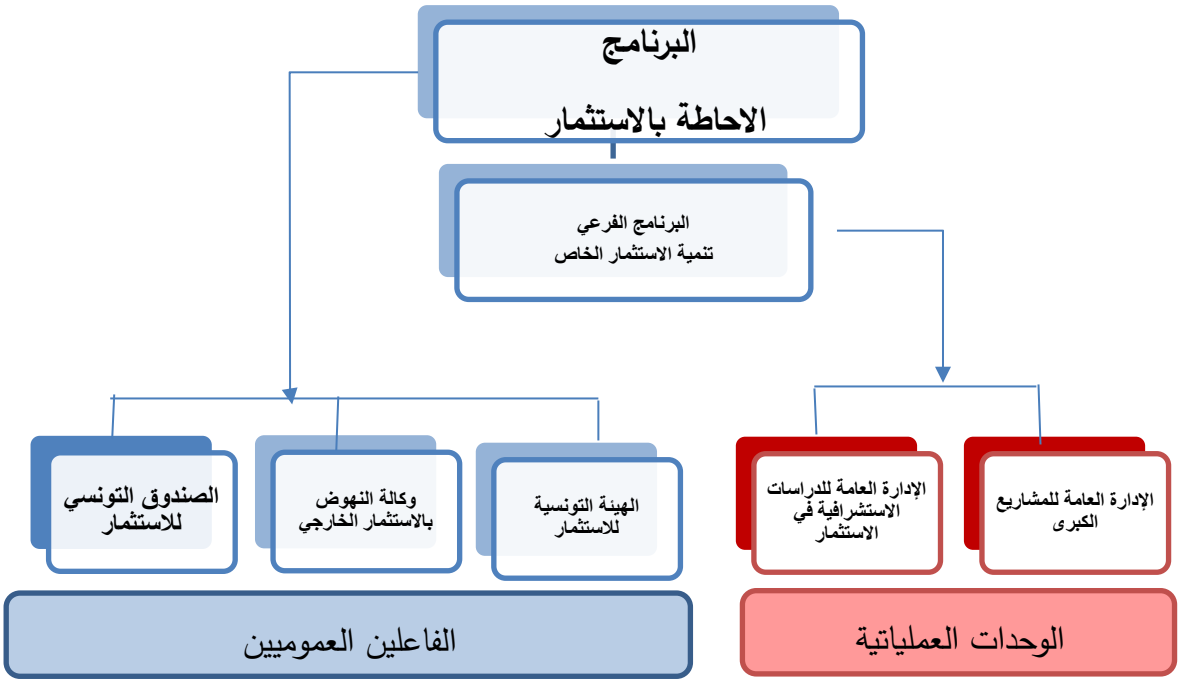

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال

يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في تطوير الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وذلك من خلال ضبط سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال ومتابعة المشاريع الكبرى

المؤشرات:

المؤشر 1.1.4: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة:

تمّ إدراج هذا المؤشر لمتابعة الهدف المرسوم لتحسين مناخ الاستثمار وذلك عن طريق تقييم منظومة الاستثمار واقتراح الإجراءات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة نسق تطوره. ويندرج في هذا الإطار:

- إعداد نصوص تشريعية في شكل مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية في شكل أوامر وقرارات ذات علاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر حكومية لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،...)
- الاستشارات وذلك في إطار إعداد مذكرات لإبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار وكذلك في إطار مساهمة الإدارة العامة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي،
- تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار ومدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع: يتم إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية.

تقديرات المؤشر 1.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	190	200	200	200	200

ترتكز التوقعات الخاصة بهذا المؤشر بالأساس على مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار والإحاطة بالمستثمرين ومساندة المؤسسات فضلا عن تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار ودعم مجالات التعاون الدولي في الاستثمار. وتشمل التدخلات في هذا المجال:

- المساهمة في مواكبة وتفعيل استراتيجية الاستثمار الخاص والتي تم ارساءها ضمن الوثائق الرسمية المتعلقة:

- الرؤية الاستراتيجية لتونس في أفق 2035 وذلك في الجزء المتعلق بالاستثمار الخاص،
- المخطط التنموي 2023-2025 في ابوابه المتعلقة بالاستثمار الخاص لاسيما ان هذا المخطط قد تم اعداده في إطار تشاركي مع مختلف المتدخلين وخاصة القطاع الخاص

- العمل على تحسين المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار:
- مواصلة العمل على تقييم قانون الاستثمار قصد معالجة الصعوبات التي تعترض المستثمرين واستغلال الفرص المتاحة.
- استكمال مسار مراجعة الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية بالتنسيق مع الهيئة التونسية للاستثمار قصد تيسير إجراءات إسناد الحوافز والرفع من نجاعتها،

المؤشر 2.1.4: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

يندرج هذا المؤشر في إطار التشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج. ويتعلّق هذا المؤشر بـ:

- متابعة التشريع الدولي للاستثمار وإجراء دراسات مقارنة وتحديد مجالات تطويره على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من خلال الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية

للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية ومراجعتها واعتماد خطة عمل لإبرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة.

- متابعة برامج العمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في مجال الاستثمار على مستوى نقطة الاتصال الوطنية التي تم تركيزها على مستوى الإدارة العامة والتي تعنى بالتعريف المبادئ التوجيهية للمنظمة حول الشركات المتعددة الجنسيات وفض النزاعات حولها وذلك في إطار تكريس المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الأجنبية بتونس،
- المساهمة في أعمال لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تقديرات المؤشر 2.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد	30	20	25	25	25

ترتكز التوقعات في هذا المجال بالأساس على الأنشطة المبرمجة في مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وفي مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات من خلال:

- مواصلة التفاوض مع الشركاء الأجانب بخصوص تحيين بعض الاتفاقيات
- إطلاق التفاوض مع بلدان أخرى لإبرام اتفاقيات جديدة في هذا الإطار
- دعم التعاون الفنّي المؤسسات الدولية والإقليمية في هذا المجال بهدف دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار.
- مواصلة العمل في إطار نقطة الاتصال الوطنيّة ضمن التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتعزيز النشاط المتعلق بالتعريف والترويج للمبادئ التوجيهية للمنظمة حول الشركات المتعددة الجنسيات وذلك في إطار تكريس المسؤولية المجتمعية المؤسسات.

الهدف 2.4 : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

المؤشرات:

مؤشر 4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

يترجم هذا المؤشر القدرة والنجاعة في تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشأنها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع بحيث يقيس نسبة التدخلات التي مكنت من فض للإشكاليات مقارنة بطلبات التدخل. ومن شان تحقيق نسب مرتفعة لهذا المؤشر ان يساهم في تحقيق الهدف وتيسير انجاز هذه المشاريع وبالتالي المساهمة في دعم الاستثمار

تقديرات المؤشر 1.2.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	%	70	80	80	80	80

تم ضبط التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر استنادا الى ما تم الحرص على تنفيذه من خلال إرساء هياكل متابعة دائمة وقارة تتمثل في اللجان المنصوص عليها ضمن اتفاقيات الاستثمار وهو ما يمكن من الاسهام في الارتقاء بنجاعة التدخلات تدريجيا. ويبقى التوصل الى تحقيق هذا الهدف مرتبطا بمدى التزام مختلف المتدخلين وتوفر الموارد المطلوبة أحيانا لفض بعض الإشكاليات المرتبطة بالتزامات مالية للدولة.

الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين

يترجم هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة بالإحاطة بالمستثمرين ومتابعة الاستثمارات من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وفقا لمقتضيات القانون الجديد للاستثمار.

المؤشرات:

المؤشر 4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار تضمنت الإجراءات المعمول بها في هذا المجال ضبط آجال قانونية قصوى لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار المودع لدى الهيئة التونسية للاستثمار. وتسعى مصالح الهيئة الى احترام هذه الآجال كلما كان الملف مستوفي الشروط. وهذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة في علاقة بتحقيق الهدف المتعلق بمساندة المستثمرين والاحاطة بهم.

تقديرات المؤشر 1.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	%	100	100	100	100	100

اعتبارا لنسب الإنجاز المسجلة بخصوص هذا المؤشر خلال السنوات السابقة والتي بلغت نسبة انجاز تقدر بـ 100% فانه ينتظر المحافظة سنة 2023 على هذا المستوى من النجاعة من خلال:

- تطوير الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار من خلال اعتماد اسداء الخدمات عن بعد لفائدة المستثمرين على غرار التصريح بالاستثمار عن بعد والتكوين القانوني للشركات.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال للمنظومة المعلوماتية وتعزيزها باستثمارات جديدة وتجديد تراخيص استغلال المنظومة المعلوماتية للمستثمر واقتناء المعدات والبرمجيات اللازمة لضمان استمرارية الأعمال في إطار تكريس التوجه نحو رقمنة المعاملات مع المستثمرين.

المؤشر 4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد

تضمن التنظيم الهيكلي للهيئة التونسية للاستثمار احداث مخاطب وحيد يتولى تأطير المستثمرين والاحاطة بهم. ويقيس هذا المؤشر نجاعة هذه التدخلات لتحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الإحاطة بالمستثمرين ومساندتهم لإنجاز مشاريعهم وممارسة أعمالهم.

تقديرات المؤشر 2.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	55	70	75	80	80

استنادا للمستويات المسجلة خلال السنوات السابقة ترتكز التقديرات الخاصة بهذا المؤشر على التدخلات المتعلقة بالأنشطة التالية:

- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاختلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

واعتبارا لتعدد الهياكل المعنية بهذه التدخلات وطبيعتها والتي تتجاوز عادة المهام الموكولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وهياكلها فان بلوغ النسب المنشودة في هذا الإطار يعتبر انجازا إيجابيا مع الحرص على تحسينه خاصة في إطار الارساء التدريجي للتعامل الرقمي لمختلف المتدخلين في لمنظومة الاحاطة والمساندة الموجهة للمستثمرين.

الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي

يتمثل هذا الهدف في المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.

المؤشرات:

المؤشر4-4-1 : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب وهو مؤشر خاص بتقييم نشاط الترويج ويتعلق بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة.

تقديرات المؤشر4-4-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4.4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	81.2	75	75	75	75

رغم الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي جراء مخلفات جائحة كورونا والحرب في اكرانيا وخاصة منه ما يتعلق بالتراجع المسجل للاستثمارات العالمية البينية والمنافسة الشديدة في هذا المجال فانه ينتظر المحافظة على المستوى المسجل بخصوص هذا المؤشر من خلال تكثيف الجهود لدعم العمل الترويجي لتحقيق عدد هام من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب في اطار تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية وتعزيزها مع الاعتماد بالخصوص على عمليات الاتصال المباشر بالشركات démarchage direct ودعم نشاط اليقظة والاستباق واحكام التنسيق والتواصل مع مختلف المتدخلين في اطار تعزيز الديبلوماسية الاقتصادية.

المؤشر4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة:

يتعلق هذا المؤشر بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم تعبئتها سنويا في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي القطاعات المستهدفة أساسا بالعمل الترويجي بحيث لا يشمل هذا المؤشر الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاع الطاقة واستثمارات المحفظة المالية.

تقديرات المؤشر4-4-2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1350	1700	2000	2000	2000

بلغت الاستثمارات الخارجية المسجلة في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 مبلغا قدره 1236 مليون دينار. واعتبارا لذلك ينتظر ان يبلغ حجم الاستثمارات الخارجية في هذه القطاعات بالنسبة لكامل سنة 2022 ما يناهز 1700 مليون دينار. وتحرص الوزارة وهياكلها المختصة باعتبارها عنصرا مساهما في تحقيق هذا الهدف على العمل لدعم وتطوير مناخ الاستثمار من خلال مختلف الاجراءات التي تم إقرارها خلال سنة 2022 والتي ينتظر ان تؤتي اكلها بداية من سنة 2023 وتطوير أساليب ومناهج العمل الترويجي والتعريف بالفرص المتاحة ومساندة ومرافقة المشاريع في طور التطوير.

الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.

مؤشر الهدف 4-5-1 : حجم الحوافز المالية المسندة سنويا تضمنت المنظومة الجديدة للاستثمار جانبا هاما يتعلق بالحوافز المالية المسندة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار وذلك في لاطار الشجيع على الاستثمار. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لذلك يتم اسنادها كحوافز وفقا لعدة شروط تتعلق باستجابة المشاريع للأولويات الوطنية المنصوص عليها ضمن الامر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية.

تقديرات المؤشر 4-5-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14.1(اعتمادات مرصودة للمنح لم يتم صرفها فعليا)	9	71	80	100

بلغت جملة المنح المصادق عليها من بداية جانفي 2022 إلى موفى أوت 2022 من قبل اللجان الجهوية

واللجنة الوطنية مرجع نظر وكالة النهوض بالصناعة والتجديد 66 م د لفائدة 170 مشروعا على أن تبلغ جملة المنح بعنوان سنة 2022 مبلغ 99 م د لفائدة 255 مشروعا.

وقد تم الشروع في صرف المنح من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة 3 مشاريع منتصبة بمناطق وينتظر ان تبلغ المنح المتوقع صرفها خلال سنة 2022 ما قدره 9 مليون دينار.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى ان الاشكال المتعلق بضعف استهلاك الاعتمادات الخاصة بالحوافز يتمثل بالأساس ارتباط صرف هذه المنح بإصدار قرارات وأوامر تطبيقية. ويتم العمل على تقادي هذا الاشكال في إطار الاشغال الجارية حالية لمراجعة وتعديل الامر عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار. وتم للغرض احداث فريق عمل ضم ممثلين عن مختلف الوزارات تقدم بمقترح لتنقيح هذا الامر في انتظار عرضه على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة. وهو ما يسمح بتسريع نسق صرف المنح.

1.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

تقدر النفقات الخاصة ببرنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2023 بمبلغ جملي قدره 87528 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الإحاطة بالاستثمار	الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال	4-1-1: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة =200	المساهمة في وضع السياسات		
		4-1-2: عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار = 25	تطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار		

	الهدف 2.4 : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني	4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة =80 %	متابعة المشاريع الكبرى فض اشكالياتها لدعم مساهمتها في دفع الاستثمار الخاص واحداث مواطن الشغل		
	الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين	4-3-1 نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار = 100% 4-3-2 نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد = 75%	الاحاطة بالمستثمرين لتيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	4285	
	الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي	4-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب= 75% 4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة=2000 مليون دينار	النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية. تعبئة الاستثمارات الخارجية كرافد مكمل للمجهود لدعم الاستثمار الخاص	8231	

	الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.	4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة =71 مليون دينار	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	72730	

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تشمل هيكلة البرنامج مثلما تم تقديمه 3 فاعلين عموميين :

- الهيئة التونسية للاستثمار
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الصندوق التونسي للاستثمار

وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الهياكل سنة 2023 حوالي 85246 الف دينار أي ما يعادل 99% من الميزانية الجملية للبرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي (الجدول عدد)

جدول عدد 2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم فيها الفاعل العمومي)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
الهيئة التونسية للاستثمار		الاحاطة بالمستثمرين تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	4285
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي		النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية	8231

الصندوق التونسي للاستثمار		صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	72730

3- الميزانية وإطار نفقات متوسط المدى 2023-2025

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق.م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	% النسبة
نفقات التأجير	8005	10469	9938	-531	-5,1%
نفقات التسيير	2813	3053	3291	238	7,8%
نفقات التدخلات	4265	74194	74299	105	0,1%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	15082	87716	87528	-188	-0,2%

جدول عدد 4
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	8005	10469	9938	10663	11409
نفقات التسيير	2813	3053	3291	3390	3492
نفقات التدخلات	4265	74194	74299	74482	76041
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	15082	87716	86127	88535	90942
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	15082	87716	87528	89235	91442

برنامج: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: سامية الدجبي حرم العبيدي

المديرة العامة للشؤون المالية والتجهيزات

تاريخ توليها قيادة البرنامج: 1مارس 2020

1- تقديم البرنامج

1.1. الاستراتيجية:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والاتصال.

فيما يتعلق بوظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرّف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين، هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وإعداد مشروع ميزانية المهمة وإنجاز الشراءات العمومية وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وتطوير النظام المعلوماتي.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف.

2.1. الهياكل المتدخلة:

يعمل على تنفيذ هذا البرنامج مصالح الديوان، الكتابة العامة والإدارات العامة التابعة لها.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار التوجهات الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملاءمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المهمة	الأهداف	المؤشرات
مصالح القيادة والمساندة لمهمة الاقتصاد والتخطيط	الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات
	الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 9-1-1- : تنمية كفاءة الموارد البشرية.

يندرج هذا الهدف في إطار المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم الافقي لجميع برامج المهمة وأهمها تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير مؤهلات الأعوان.

المؤشرات:

المؤشر 9-1-1-1-: نسبة المستفيدين من التكوين من مجموع الاطارات.

تقديرات المؤشر 9-1-1-1-:

مؤشرات الأداء	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	67	65	70	75	80

لقد تجاوزت نسبة الإنجاز لسنة 2021 التوقعات بنسبة 07% بالرغم من تداعيات جائحة كوفيد 19 حيث أنه على إثر تحسن الوضع الصحي تم إجراء دورات تكوينية عن بعد في العديد من المجالات استفاد منها عدد هام من الأعوان مما ساهم في ارتفاع النسبة المتوقعة بالرغم من عدم القيام بدورات تكوينية كانت مبرمجة في مخطط التكوين لسنة 2021 وتأجيل العديد من التربصات والمهمات بالخارج في إطار التعاون الثنائي. هذا وقد شهدت سنة 2022 استرجاع النسق العادي للدورات التكوينية التي شملت العديد من المجالات خاصة منها اللغة الإنجليزية التي استفاد منها أكثر من 40 إطارا لتطوير كفاءاتهم باعتبار أهمية حذق هذه اللغة لإطارات الوزارة لاسيما إطارات التعاون الدولي.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 على تطوير كفاءات ومهارات لأكثر عدد ممكن من الإطارات في عدة مجالات واختصاصات، سواء من خلال تنفيذ مخطط التكوين السنوي أو من خلال التربصات بالخارج أو في إطار التعاون مع المنظمات الدولية، كذلك وسيتم السعي لإدماج تكوين العملة في نسبة احتساب المؤشر حتى لا يقتصر على عدد الإطارات فقط.

الهدف9-1-2-: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات وذلك بإرساء النجاعة الموازناتية ورسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

المؤشرات:

المؤشر 9-1-2-1:

في إطار احكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات تم اختيار مؤشر نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للصفقات باعتبار أن هذه البرمجة يتم اعدادها في بداية السنة المالية والتي تبرز ملائمة نشاط المصالح في إطار أصناف النفقات مع الاعتمادات المخصصة لها والمخطط الزمني لتنفيذ الميزانية وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية.

تقديرات المؤشر9-1-2-1:

مؤشر الأداء	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	90	60	70	80	85

بلغت تقديرات مؤشر التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات لقيس الأداء انجاز الهدف الاستراتيجي والمتعلق بإحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات 70% لسنة 2023 و80% لسنة 2024 و85% لسنة 2025 بالرغم من تسجيل نسبة انجاز هامة في سنة 2021 فاقت 90% ويعود ذلك أساسا الى الانفراج الذي عرفته البلاد بعد جائحة كورونا وإقرار إلزامية التلقيح وضرورة الاستظهار بجواز التلقيح في أماكن العمل والفضاءات العامة وخاصة في الثلاثية الأخيرة من السنة المالية 2021. ويتوقع نسبة انجاز في حدود 80% في سنة 2022 نظرا لعزوف المزودين على المشاركة في الاستشارات والصفقات لعدم توفر السيولة اللازمة لخلاصهم في الآجال واعتماد نسبة 25% لفتح الاعتمادات في سنة 2022 ومن ناحية أخرى صعوبة الولوج الى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS.

الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي.

السهر على دعم البنية التحتية المعلوماتية وتجديد أسطول الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامة النظام المعلوماتي ودعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب الشروع في رقمنة العديد من الخدمات الإدارية على غرار النظام المعلوماتي للتعاون الدولي في إطار التعاون التونسي الألماني لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي والشروع في استغلال المنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح فضلا عن تحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

المؤشرات:

المؤشر 9-1-3-1-: إبراز مجهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية.

يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

تقديرات المؤشر 9-1-3-1-:

مؤشر الأداء	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	67	70	71	73	75

انبنت تقديرات مؤشر تطور النظام المعلوماتي للفترة 2023-2025 على فرضية تطور بنسق تصاعدي يأخذ في الاعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنتي 2021 و2022 ويتطلع إلى المرور قدما في رقمنة الإدارة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

جدول عدد 01:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية لسنة 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان: %70	– العمل على انجاز مخطط التكوين السنوي وتعميمه على كافة أعوان الوزارة مع تنويع طرق تنفيذه وذلك إما حضوريا أو عن بعد أو المزج بين الطريقتين. – برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات لجميع الأعوان بما فيهم العملة. – العمل على الاستعانة بمكونين من ذوي الاختصاص لتأمين دورات تكوينية لفائدة أعوان الوزارة. – السعي لإنجاز دورات تكوينية مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة معترف بشدائدها لاسيما بالنسبة للغات. – العمل على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج.		– الحرص على إعداد برنامج يتلاءم وحاجيات الوزارة – إعداد برمجة محددة برزنامة تنفيذ على مدى سنة 2023
الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات: %70	– ضبط البرمجة السنوية للصفقات والاستشارات من خلال توزيع عمليات التزود بمواد أو خدمات طلبات الأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية واستشارات عبر منظومة « TUNEPS » – الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة – الاختيار الأمثل لتوقيت التنفيذ حسب مقتضيات العمل الإداري ودراسة أحوال السوق.		– تحيين البرمجة السنوية للنفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك – استغلال التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالتصرف في المنقولات والمخزونات وأسطول السيارات ... – الانطلاق في إرساء دليل إجراءات

				الخاص بالتصرف في أسطول السيارات
الهدف3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي: 71%	– اعداد برنامج سنوي لتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية – تحيين برمجيات السلامة على غرار الواقي من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...) – تجميع السجلات الخاصة بالجدار الناري ومركزتها وإجراء المعالجة التحليلية لهذ السجلات لاستباق الخروقات وصد الهجومات السيبرنية – إنجاز منصة النظام المعلوماتي للتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية والشروع في استغلال المنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح وإيوائها بالمركز الوطني للإعلامية – مواصلة العمل على إرساء الإمضاء الإلكتروني – التصرف في مخزون مستهلكات الإعلامية من خلال ضبط الحاجيات السنوية وإعداد كراس الشروط الخاصة بالاستشارة – ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال – التصرف في نظام المراقبة عبر الكاميرا، – صيانة المعدات والشبكة الداخلية – استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق – العمل على تركيز منصة تراسل إلكتروني متطورة ومؤمنة لتعويض المنصة الحالية والتي أصبحت متقادمة ولا تفي بحاجيات الوزارة – تأطير ومساندة المستعملين – تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي – صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية		– إعداد رزنامة تنفيذ على مدى السنة – متابعة الأنشطة المبرمجة حسب الرزنامة – السهر على استغلال التطبيقات التي بطور الإنجاز

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2025:

ضبطت تقديرات اعتمادات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بمبلغ قدره 11031 أد و12572 أد لسنة 2023 و13264 أد لسنة 2024 مقابل 11640 أد لسنة 2021.

جدول عدد3:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق م 2022(1)	تقديرات2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	5 240	5 855	5 267	- 588	-10.0%
نفقات التسيير	4 578	5 021	5 000	- 21	-0.4%
نفقات التدخلات	413	414	414	0	0.0%
نفقات الاستثمار	230	350	350	0	0.0%
نفقات المالية	–	–	–	–	–
مجموع الاعتمادات	10 460	11 640	11 031	- 609	-5.2%

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجاز 2021	ق.م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	5240	5855	5267	6 593	7 092
نفقات التسيير	4578	5021	5000	5 172	5 327
نفقات التدخلات	413	414	414	447	474
نفقات الاستثمار	230	350	350	361	371
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-
مجموع المحور الأول دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	01046	11640	11031	12572	13264
مجموع المحور الأول باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	01046	640 11	11031	12572	13264
مجموع الاعتمادات	01046	11640	11031	12572	13264

وقد تم برمجة الاعتمادات لسنوات 2023-2024 و2025 لتنفيذ ميزانية البرنامج وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية على غرار خلاص الأجور وكراء مقر الوزارة الى جانب مختلف المصاريف والمتطلبات المرتبطة بهذا البرنامج.

الملاحق

بطاقات المؤشرات

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين الإنجازات وتقديرات الناتج المحلي الاجمالي

رمز المؤشر: 1-1/1/1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية
2. **تعريف المؤشر:** الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الاجمالي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الفارق بين نسبة النمو الاقتصادي المنجزة أو المحينة للسنة ونسبة النمو المقدرة بالميزان الاقتصادي لنفس السنة
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بيانات الحسابات القومية للمعهد الوطني للإحصاء ووثيقة الميزان الاقتصادي (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار)
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** +0.5% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة للتقديرات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الفارق بين الإنجازات وتقديرات الناتج المحلي الاجمالي	نسبة	**1.3-**	1+	1+	0.5+	0.5+

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:** يفسر المستوى السلبي للمؤشر في سنة 2021 بحدة تأثير الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد وكذلك تأخر انجاز العديد من الاصلاحات الهامة التي أفرزت حالة من عدم اليقين التي أثرت مباشرة على تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية. ويتوقع أن يتقلص الفارق تدريجيا ليصبح إيجابيا خلال السنوات القادمة ليبلغ 0.5 %مع موفي سنة 2025 وذلك بناء على الوضوح

المرتقب للرؤية في علاقة بالتحسن الملموس للوضع الصحي الى جانب الأثر الإيجابي المتوقع للتطورات الاقتصادية والمؤسساتية على مناخ الثقة والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** تأثير الصدمات الخارجية المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المذكرات التحليلية المنجزة

رمز المؤشر: 2-1/1/1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:	تطوير نوعية التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية
2. تعريف المؤشر:	عدد المذكرات التحليلية المنجزة
3. طبيعة المؤشر:	
4. نوع المؤشر:	مؤشر فاعلية مؤشر منتوج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:	مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	احتساب عدد المذكرات التحليلية ذات الأهمية التي يتم انتاجها بمبادة فردية أو تحت الطلب
2. وحدة المؤشر:	عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة للتقديرات الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد وتمويل القطاع المالي
4. تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:	20 مذكرة سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	رئيس البرنامج

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المذكرات التحليلية المنجزة	عدد	10	12	14	16	20

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

عرف المؤشر تحسنا نسبيا في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 في علاقة بتحسن النشاط بعد تداعيات الأزمة الصحية وما ألحقته من اضطرابات على مستوى السير العادي للمصالح العمومية والخاصة.

وينتظر أن يرتفع عدد المنتجات في سنة 2022 الى 12 مذكرة تتعلق بمساهمات مختلفة حول قضايا راهنة في إطار التوجه نحو تكثيف العمل البحثي من أجل الارتقاء بحجم، ونوعية البحوث، والتحاليل الاقتصادية والمالية.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: عدم توفّر آلية تمكن من تقييم الجودة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 1 / 2 / 1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الاحصائية.
2. **تعريف المؤشر:** مدى تقدم إنجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة / عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد الوطني للإحصاء
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البيانات المفصلة للمديريات المركزية للإحصائيات حول الأشغال المنجزة طيلة السنة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة مئوية	86.8	100	100	100	100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يواجه المعهد الوطني للإحصاء العديد من الإشكاليات عند إنجازه للمسوحات المبرمجة وتتمثل أهمها في صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان.

كما يشكو المعهد من النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الإختصاصات مما يشكل عائقا أمام إنجاز بعض المسوح. وبناء على ذلك فإن نسبة إنجاز المسوح لسنة 2022 من المتوقع أن تكون دون

المستوى المنشود مما يحول دون تحقيق كلي للهدف المرسوم. إلا أن المعهد يسعى دوما إلى التحسين من مردودية العمل الإحصائي كما وكيفا حتى يرتقي بجودة المنتوج الإحصائي خلال السنوات القادمة خاصة في ضل المسح العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي سيأخذ منحا خاصا ومتطورا من الناحية اللوجستية والفنية لإنجازه.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

صعوبة العمل الميداني وضعف الثقافة الإحصائية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر:1 / 2 / 2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الإحصائية
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر
1. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
2. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2022
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100% في سنة 2025
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
احترام روزنامة النشر	نسبة مئوية	50	100	100	100	100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

نظرا للصعوبات والاشكاليات المسجلة خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات من ناحية والنقص الحاد في الموارد البشرية من ناحية أخرى. فقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 50 % بالنسبة لـما تمت برمجته في سنة 2021.ومن المتوقع تتواصل نسبة الإنجاز بنفس النسق سنة 2022.مما أثر سلبا على تحقيق الهدف المنشود. وسيسعى المعهد خلال السنوات الثلاثة القادمة للإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

ضعف التنسيق مع منتجي الإحصائيات صلب الهياكل الإحصائية العمومية التي تتوفر لديها المعلومة. ويحرص المعهد على تدارك هذه التأخيرات من خلال إبرام اتفاقيات تبادل معطيات مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص وتوفير كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

رمز المؤشر: 1.3/3/1

I. الخصائص العامة للمؤشر

6. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.
7. **تعريف المؤشر:** نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة.
8. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
9. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
10. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب عدد الدراسات والمذكرات المنجزة في السنة والتي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار / عدد الدراسات المبرمجة سنويا.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات المركزية للدراسات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل ثلاثية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100% في سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

بالنسبة لسنتي 2022 و2023 يتوقع انجاز 90% من الدراسات المبرمجة وسيتم السعي إلى تحسين نسبة الإنجاز منذ سنة 2024 لتصل إلى 100 %.

ومع ذلك فقد تمكن المعهد في سنة 2021 من انجاز 37 مذكرة وتقريرا ودراسة من مجموع الأنشطة المتصلة بهذه السنة في مجال الدراسات وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المطلوبة من قبل هياكل أخرى. وتتواصل الأشغال لإتمام الأنشطة الأخرى.

7. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	نسبة مئوية	100	90	90	100	100

8. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

أنجز المعهد 37 مذكرة وتقريرا ودراسة من مجموع الأنشطة المتصلة بسنة 2021 في مجال الدراسات وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية أو المطلوبة من قبل هياكل أخرى. وتتواصل الأشغال لإتمام الأنشطة الأخرى إلى جانب استكمال الدراسات المبرمجة في سنة 2022.

ويتّجه برنامج نشاط الدراسات والبحوث لسنة 2023 نحو استكمال إنجاز الدراسات المبرمجة من سنة 2022 وتنفيذ دراسات وبحوث جديدة يتم اختيارها في نطاق أولويات المرحلة. وستشمل الدراسات المبرمجة محاور التنمية التي سيرتكز عليها اعداد منوال تنمية جديد وفقا لمشروع الوثيقة التوجيهية تونس 2035. وستتم برمجة دراسات حول تحليل مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات، التأقلم مع التغيرات المناخية، الانتقال التكنولوجي، الاقتصاد الأخضر، سياسات التشغيل، التحويلات المالية للتونسيين بالخارج...

9. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم توفّر آلية تمكن من متابعة دقيقة لتقدّم تنفيذ الدراسات.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

رمز المؤشر: 2.3/3/1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.
2. **تعريف المؤشر:** تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة تطور عدد النافذين إلى المواقع الإلكترونية للمعهد.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مواقع المعهد على الأنترنت.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل نهاية ثلاثية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 12% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

ينتظر أن يسجل تطور عدد النافذين لموقعي المعهد سنة2023 نسبة 10 بالمائة. وقد سجل المؤشر تطورا في سنة 2021 في عدد الزيارات لموقعي الواب بنسبة 46 بالمائة مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا التطور لتفعيل موقع Tunisia Competitiveness الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية.

7. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور عدد النافذين إلى المواقع الإلكترونية للمعهد	نسبة مئوية	46.2	8	10	10	12

8. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تواصل تطوّر عدد مستعملي موقعي واب المعهد باعتبار الموقع الجديد «Tunisia Competitiveness» وذلك بالنظر إلى قيمة وجودة إصدارات المعهد من دراسات وبحوث وجداول قيادة. وينتظر أن يتواصل التطور الإيجابي لعدد النافذين لموقعي المعهد في سنة 2023 والسنوات القادمة.

9. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عدم توفر آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي يتمّ تحميلها من الموقع.

برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد الوثيقة التوجيهية

رمز المؤشر: 1.1.2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

11. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة.
12. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035.
13. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
8. **وحدة المؤشر:** وثيقة
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط ومختلف الوزارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
10. **تاريخ توفّر المؤشر:** 2023.
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	0	1	-	-	-

5. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** هي وثيقة استراتيجية ينبني عليها إعداد مخططات التنمية إلى سنة 2035.
6. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** كان من المؤمل إعداد الوثيقة قبل موفى سنة 2021 غير أن عدم الاستقرار الحكومي حال دون ذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: صياغة وثيقة المخطط

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية على المدى القصير. تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
2. **وحدة المؤشر:** وثيقة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 2023.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	0	1	-	-	-

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتم إعداد المخطط على 6 وسيكون المخطط جاهزا نهاية شهر ديسمبر 2022.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.**

بطاقة مؤشر الأداء: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023 /2024/2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-2-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** تتم متابعة الإنجاز المادي والمالي للمشاريع وإعداد تقرير في الغرض.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تأخر إعداد تقرير متابعة الانجازات من طرف الولايات والوزارات بالإضافة إلى نقص في دقة وجودة المعطيات.

مؤشر الأداء: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة.
2. **تعريف المؤشر:** إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية والتي يقترح إدراجها بميزانية الدولة وإحالتها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد قائمة.
2. **وحدة المؤشر:** قائمة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكتابة القارة للجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** أوت من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023 /2024/ 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-3-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** بعد دراسة ملفات المشاريع المقترحة واجتماع اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية يتم إعداد قائمة وارسالها لرئاسة الحكومة خلال شهر أوت من كل سنة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**: تشكو بعض الملفات الواردة من نقص في الوثائق اللازمة كما يتم تقديم بعض المشاريع غير الجاهزة للترسيم بميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رمز المؤشر: 1.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير حول مدى التقدم في تجسيم أهداف التنمية المستدامة ويندرج في إطار أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل سنتين.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2-5-1: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	**0**	**1**	**0**	**1**	**0**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** قامت تونس بإعداد تقريرها الوطني الطوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سنتي 2019 و2021. ويتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وبذلك سيكون التقرير الموالي سنة 2023.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** عدم توفر المعطيات بالدقة الازمة وغير مفصلة حسب النوع الاجتماعي والجهة.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

رمز المؤشر: 1.4.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتبين مدى تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ومساهمة المشاريع الخصوصية للتنمية (البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** لجنة وطنية تضم مختلف الهياكل المعنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023 /2024 / 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-4-1: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سير عادي.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** صعوبات في توفر المعطيات وتجميعها في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

رمز المؤشر: 1.5.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم موارد الرزق.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد مواطن الشغل المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد مواطن الشغل.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المجالس الجهوية / رؤساء المشاريع/ منسقي المشاريع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 8000 سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-5-1: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	3789	5897	8000	8052	3600

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2022 و2023 في حين سينخفض سنة 2025 والتي تتزامن مع إتمام برنامج التنمية المندمجة.

2. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.
- محدودية تدخل هياكل التمويل وخاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

رمز المؤشر: 1.6.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2431 سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-6-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2210	2180	2431	2674	2942

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** تشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث سنوات القادمة.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

رمز المؤشر: 2.6.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع الخاصة التي تم إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بها.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين التنمية الجهوية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 720 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** دواوين التنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-6-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	730	650	610	605	590

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر** ستشهد عدد المشاريع الخاصة التي ستتم دراستها استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** غياب بنك معطيات حول فرص الاستثمار في الجهات.

برنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشــر1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1 /1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر:سنوي

VII- الخصائص العامة للمؤشر

14. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
15. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
16. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
17. **تعريف المؤشر:** القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
18. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
19. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
20. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

a. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها

b. **وحدة المؤشر: مليون دينار**

c. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ القروض أو الهبات المبرمة

d. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات

e. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اتفاقيات التمويل الممضاة

f. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة

g. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**

h. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مفيدة جاء بالله الصرارفي

IX- قراءة في نتائج المؤشر

i. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2022	تقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
3-1-1-1 المؤشر 1:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	7708	7378	2824	3700	7090	5140	5140

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات تراجعا مقارنة بسنوات 2019 و2020 نظرا للوضع الاقتصادي الذي تمر به بلادنا وتراجع التمويلات المقدمة في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل تنفيذ برامج إصلاحات بسبب تأخر توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. هذا بالإضافة إلى صعوبة ضبط التقديرات نظرا لارتباط مختلف التمويلات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وتتميز الفترة القادمة بالانطلاق في تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 وبالتالي العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة ضمن المخطط.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

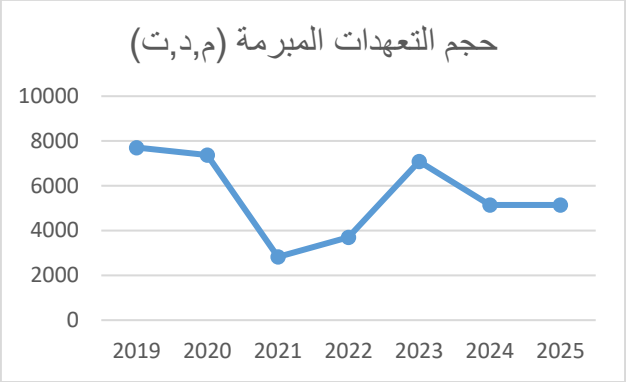

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنيّة.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف المموّل في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلّقة بتقييم وتشخيص مكوّنات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائيّة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإداريّة

- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تعبئة الموارد الماليّة وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامّة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من مموّل أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوّع مصادر التمويل وخصوصيّة البرمجة مع كلّ طرف.

بطاقة مؤشــر2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر :3/ 1/ 1 /2

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التعاون الدولي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم التعاون المالي
4. **تعريف المؤشر:** مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر قيس نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
7. **التفريعات:** الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** جملة السحوبات السنوية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** جداول متابعة السحوبات
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة جاء بالله الصرارفي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2022	تقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
حجم السحوبات	مليون دينار	5750	4906	5572	6192	6349	7814	7295
3-1-1-2 المؤشر 2:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	75	66	197	167	89	152	142

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يسجل مستوى السحوبات أي نسق استعمال الموارد الخارجية المتاحة نسقا مرضيا رغم بعض الصعوبات المتعلقة وطول الإجراءات المتعلّقة أساسا بإنجاز المشاريع، من خلال العمل على تكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية والحرص المتواصل على تمويل المشاريع الجاهزة للانطلاق (غياب مشاكل عقارية، .....).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

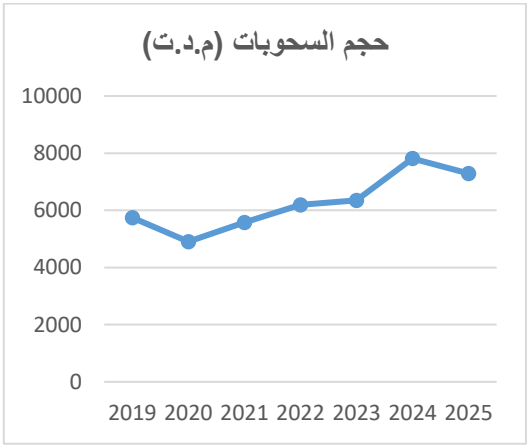

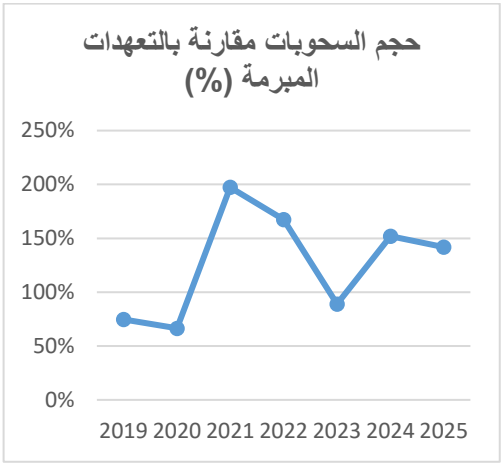

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية لدخول الاتفاقيات المالية حيز التنفيذ (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازها وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة لها.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شانها ان تدفع نسق السحب.

- تقديم طلبات تأخير أخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ غير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في الزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دوريّة لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج التعاون الدولي / البرنامج الفرعي " التعاون الفني".

المسؤول عن البرنامج الفرعي: السيد محمد البليدي.

I. التعريف:

1. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني.
2. ترتيب المؤسسة: مؤسسة صنف أ.
3. مرجع الاحداث: القانون عدد 35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 افريل 1972.
4. مرجع التنظيم الاداري والمالي: الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 اكتوبر 1998.
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:

II. إطار القدرة على الأداء:

3. **الاستراتيجية العامة** : تطوير نشاط التعاون الفني :

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

4. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
5. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

– **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:** يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

– **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

4– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

- **الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:**

مؤشر الهدف عدد 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا ب10% :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات.
- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال الخمس سنوات الاخيرة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب**10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**

قياس مؤشر الهدف عدد 1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2018	2019	2020	2021	2022	3202	4202	5202
المؤشـــر 1: تطور عـدد المتعاونين المنتدبين	%	40.8	5.2	50.52–	59.2	3	10	10	10
(حجم الانتدابات)	عدد	2985	3140	1562	2486	2561	2801	3052	3301

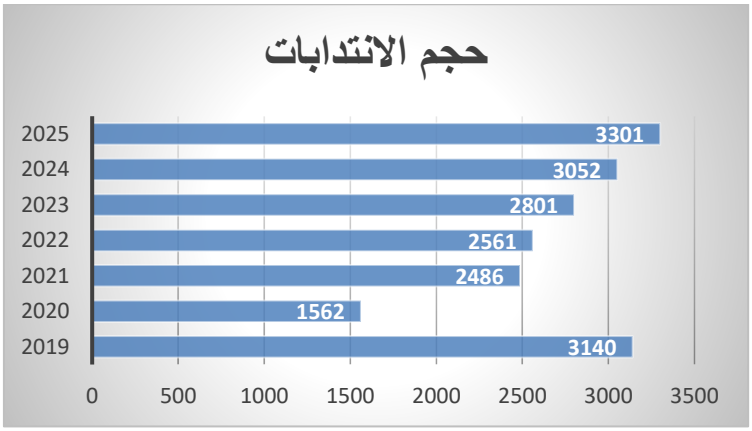

الهدف 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

مؤشر الهدف عدد 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب :

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.
- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات (2018–2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: **زيادة سنوية ب30% مقارنة بمعدل عدد المشاريع المنجزة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**

قياس مؤشر الهدف عدد 2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2018	2019	2020	2120	2202	3202	4202	5202
المؤشر 2-1: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	54	60	30	128	141	108	122	137
نسبة التطور	%	%25	%11	%50-	%327	%10	%30	%30	%30

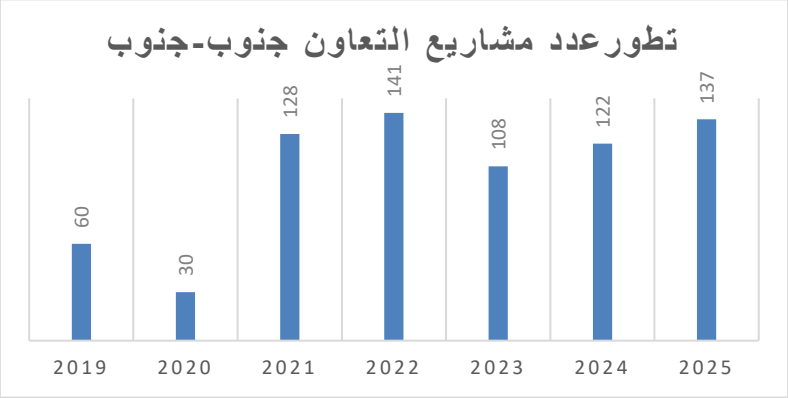

– أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق الأهداف:

في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2023-2025 وسعيها لتطوير نشاطها والارتقاء بخدماتها، حددت الوكالة التونسية للتعاون الفني جملة من الأهداف التي ستعمل على تحقيقها من خلال برنامج عمل يغطي نشاطاتها الرئيسية وكذلك تنظيمها الداخلي وأساليب عملها.

وترتكز الخطة على محورين يحظيان بالأولوية، يتمثل المحور الأول في الشروع في بناء منظومة ترتكز على تبني الابتكار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، أما المحور الثاني فيعكس سعي الوكالة إلى التمركز في موقع جيد على المستوى الوطني والدولي من خلال تطوير خدمات نوعية في مجال التوظيف بالخارج والتعاون جنوب-جنوب.

ولتجسيم التوجهات المذكورة سيتم خلال الفترة 2023-2025 العمل على:

1. اعتماد التحول الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين.
2. تطوير خدمة التوظيف بالخارج
3. تعزيز دور الوكالة كهيكل وطني للنهوض وتنمية التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي

برنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة

رمز المؤشر :4 /1 /1

X- الخصائص العامة للمؤشر

21. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
22. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
23. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
24. **نوع المؤشر : مؤشر نشاط ،**

مؤشرات المنتوج :

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي باعتبار انه لا فرق بالنسبة للمستفيدين بهذا الهدف على مستوى النوع الاجتماعي**

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

13. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات **الاستثمار** والإحاطة.
14. **وحدة المؤشر:** عدد
15. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
16. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
17. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 200 سنة 2024**
18. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

XII- قراءة في نتائج المؤشر

7. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	190	200	200	200	200

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

رمز المؤشر :4 /1 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): .25 سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّدة اميرة الكلاعي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2022	2023	2024
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	**عدد**	30	20	25	25	25

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

رمز المؤشر :4 /2 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

2.تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل الى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي مؤشر فاعلية (efficience)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): 80 %**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة يسرى كمون.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	**%**	70	80	80	80	80

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

رمز المؤشر:4-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالمستثمرين.

2 . تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

3.طبيعة المؤشر : مؤشر كمي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد التصاريح المسلمة في 24' ساعة/ عدد التصاريح الجملية المسلمة.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** قطب الإحاطة بالهيئة التونسية للاستثمار.
4. **.تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 100 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السّيد رضا الدريدي

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	**%**	100	100	100	100	100

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

رمز المؤشر:4-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الإحاطة بالمستثمرين.
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نسبي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: قطب الإحاطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 70 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السّيد رضا الدريدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	55	70	75	80	80

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 4-4-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 75 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد نعمان لغويل

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	توقعات 2022	2023	2024	2025
نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	81	75	75	75	75

بطاقة مؤشــر الاداء: تطوير الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة

رمز المؤشر : 4-4-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات المستهدفة بالعمل الترويجي وهي الصناعات المعملية والخدمات والفلاحة . ولا يشمل هذا الهدف الأرقام المسجلة في قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **تعريف المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السّيد نعمان الغويل

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **وحدة المؤشر**: مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 2000 مليون دينار سنة 2025 .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021	تقديرات	2023	2024	2025
المؤشر4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1350	1700	2000	2000	2000

بطاقة مؤشــر الاداء : حجم الحوافز المالية المسندة للاستثمار

رمز المؤشر : 4-5-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد محمد الورتتاني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: مجموع المنح المسندة في شكل امتيازات مالية وفقا لقرارات الاسناد والاوامر الحكومية
2. **وحدة المؤشر**: مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الصندوق التونسي للاستثمار
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100 مليون دينار سنة 2022

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14	100	100	100

برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشــر الأداء: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 9 / 1/ 1 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية كفاءة الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على اداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي وانما كل الاعوان معنيين بالتكوين على حد السواء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات (الإدارة العامة للموارد البشرية)

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	نسبة %	67	65	70	75	80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 67% سنة 2021 مقارنة بـ58% سنة 2020 وكذلك بزيادة تقدر بـ 0.7% مقارنة بتوقعات سنة 2021 والتي كانت تقدر بـ 60% وذلك بالرغم من جائحة الكوفيد 19 والحجر الصحي الشامل الذي أدى إلى تعطل العمل بالإدارات العمومية وبمراكز التكوين وغلق الحدود الجوية والبرية.

ومع ذلك تم إنجاز برنامج تكوين شمل عدة مجالات استفاد منه 60 إطارا، مما ساهم في ارتفاع نسبة الإنجاز، وتجدر الإشارة أنّ الدورات التكوينية عن بعد المنجزة لمجموعة من الإطارات لم يكن لها مفعول مالي يذكر إضافة الى التكوين الذي شمل العملة والأعوان من دون الإطارات، فيما يخص الاختبارات المهنية في سياقة العربات صنف بـ أو اختبارات مهنية في اختصاصات أخرى باعتباره لا يدخل في نسبة احتساب المؤشر.

وسوف نسعى الى تطوير النسبة من سنة لأخرى نظرا لتحسن الوضع الصحي محليا وعالميا مما يساعد على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج وكذلك ببرمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية معترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغة الإنجليزية، إلى جانب العمل على إدماج التكوين الخاص بالعملة في احتساب المؤشر حيث لا يبقى مقتصرا على الإطارات فقط.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

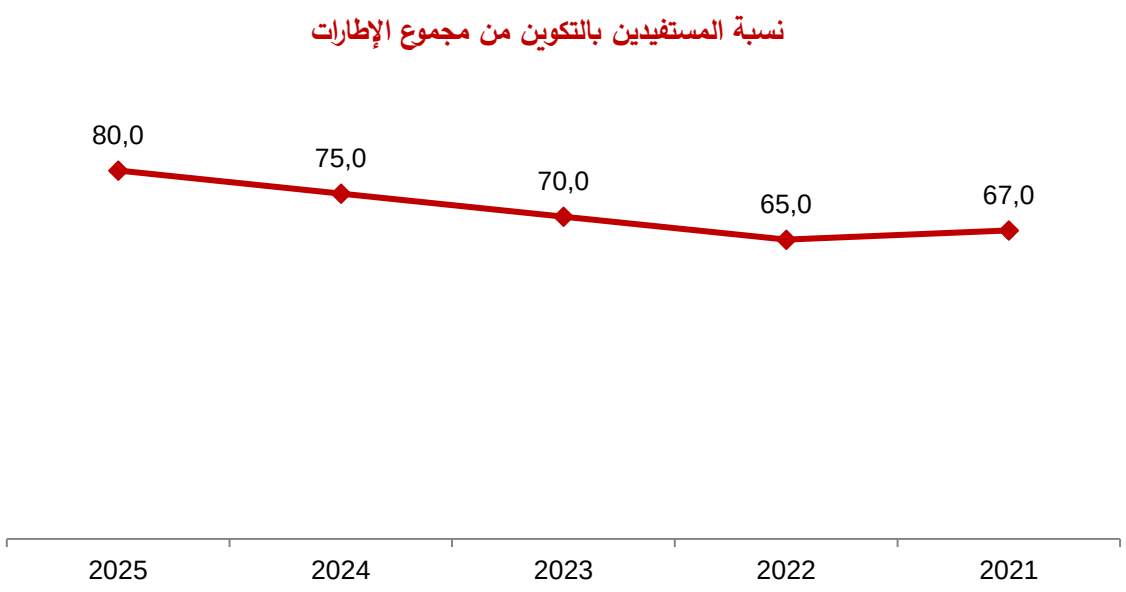

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين حتى نتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات ينتفع به الإطارات والأعوان.
- غياب منصة الكترونية للتكوين عن بعد يتمتع بها جميع الاعوان بما تساهم من الحد من الاعتمادات المرصودة للتكوين
- تعقيد بعض الإجراءات الإدارية لا يسمح باختيار مكاتب تكوين مختصة وكفؤة، تمكننا من إنجاز تكوين معمق ومجدي يساهم في الرفع من جودة الأداء لموظفي الوزارة.

بطاقة مؤشــر الأداء: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر :9/ 1/ 2 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
2. **تعريف المؤشر:** التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر لا يراعي النوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80% في سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	90	60	70	80	85

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نجاعة أداء الإدارة فيما يتعلق باحترام رزنامة البرمجة السنوية للنفقات وذلك في جميع مراحلها بداية من تحديد الحاجيات إلى تنفيذ الصفقات والاستشارات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

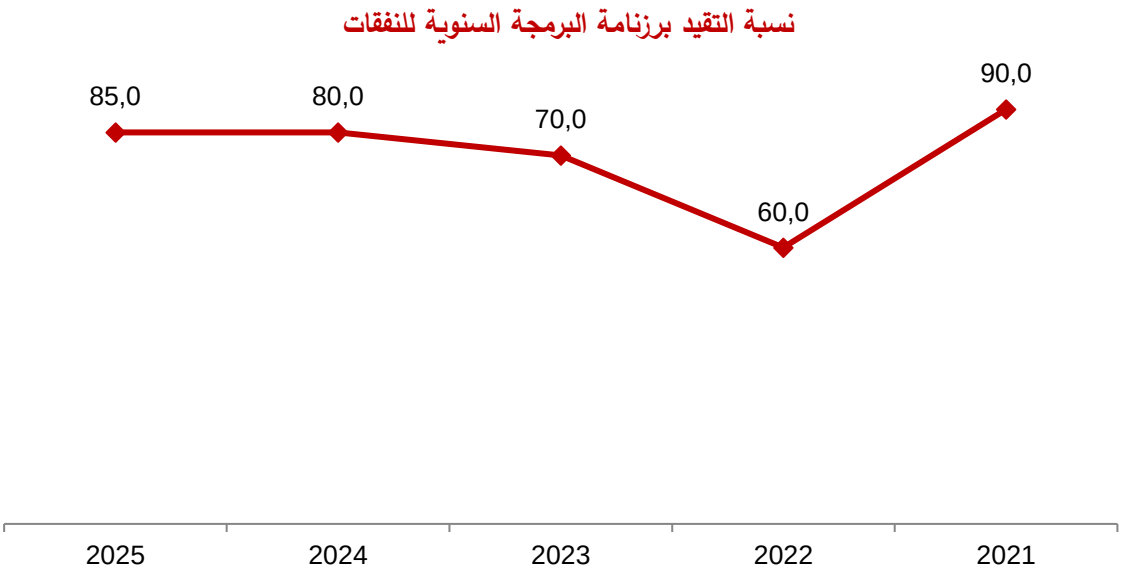

4. .تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مدى استجابة المزودين للطلبات موضوع التزود.
- التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة ظروف غير متوقعة.
- تأثير مختلف المتداخلين في آجال تنفيذ الصفقات.

بطاقة مؤشــر الأداء: نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 9/ 1/ 3 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير النظام المعلوماتي
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
   - ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
   - ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
   - ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا يراعي النوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) /4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية **(%)**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** نسبة تضاهي **100%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	67,0	70,0	71,0	73,0	75,0

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات،
- تحيين نظام السلامة المعلوماتية الخاص بمنظومات الفيروس المضاد والجدار الناري وحفظ المعطيات،
- إرساء الإمضاء الإلكتروني للمراسلات،
- الشروع في إنجاز منصة النظام المعلوماتي للتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي،
- تركيز منصة رقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح الممول من قبل البنك الدولي والشروع في تجربة المنصة،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سجل مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة ويؤمل أن يتحسن خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

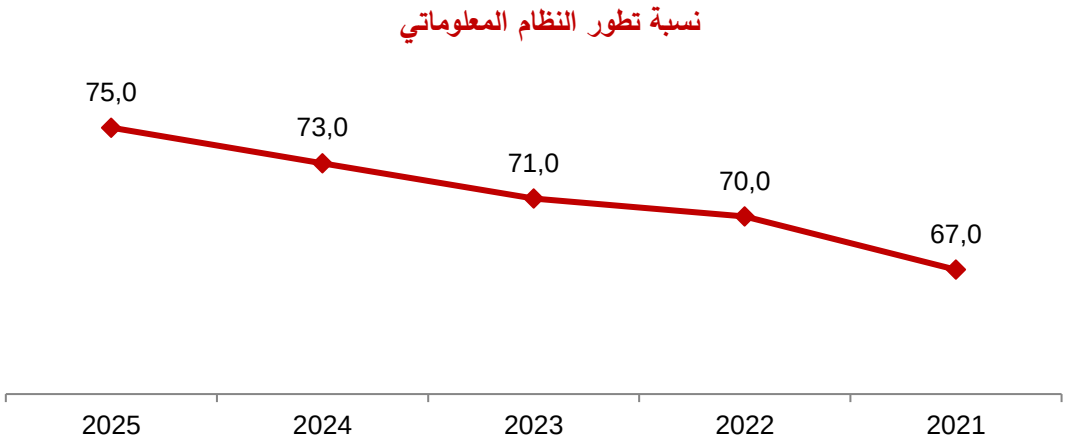

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء

بطاقات الفاعلين العموميين

برنامج التوازنات الجملية والاحصاء

بطاقة عدد1: المعهد الوطني للإحصاء

I- التعريــف

1. النشاط الرئيسي:

يعمل المعهد الوطني للإحصاء على تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب العمل على تطوير جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.

2. مرجع الإحداث:

أحدث المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء ووفقا للفصل 18 منه على أن المعهد الوطني للإحصاء يمثل الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: جوان 2010

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

الارتقاء بأداء المنظومة الإحصائية الى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب الى تطور حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة.

2. الأهداف الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يتطابق هذا الهدف مباشرة مع الأهداف الاستراتيجية المضبوطة لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء. ويتضمن هذا الهدف بالأساس تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وتوفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق رزنامة تضبط للغرض وتطوير آليات التواصل والإعلام

ونشر الثقافة الإحصائية وهو ما يتطلب تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية وإعداد مخطط للتكوين وتنمية الكفاءات.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الاستجابة الى انتظارات وحاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بشكل أفضل

يندرج هذا الهدف في إطار الأهداف الخصوصية المضمنة باستراتيجية المعهد في تكامل مع الهدف الأول، حيث يحرص المعهد على توفير هذه الإحصائيات بالشكل الأمثل والاستجابة إلى حاجيات المستعملين وتمكينهم من الحصول عليها أو الولوج إليها بسهولة اعتمادا على الطرق الحديثة المتاحة في هذا المجال. ومن المنتظر توسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتشمل أوجه أخرى وتفريع الأعمال الإحصائية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، مع إفراز خصوصياتها وإبراز القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الأهداف القطاعية للتنمية ويواكب مقومات التنمية المستديمة. ويعمل المعهد من جهة أخرى على إبراز التطورات حسب النوع الاجتماعي وإدراج البعد الجهوي في مختلف المجالات الإحصائية بهدف توفير إحصائيات تتماشى مع متطلبات التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أبرز الأنشطة التي يقوم بها المعهد في:

على مستوى الإنتاج الإحصائي

- الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:
  - القيام بالأنشطة الاحصائية الدورية.
  - مواصلة التحضير لإنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.
  - انجاز مسح تكميلي للمسح المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر والشروع في استغلال البيانات.
  - إنجاز المسح الظرفي حول مؤشر ثقة المستهلكين (4 ثلاثيات).
  - مواصلة إنجاز المسوح الثلاثية الأربعة حول التشغيل باعتماد اللوحات الرقمية.
  - إنجاز المسح الوطني حول توزيع الوقت.
  - مواصلة إنجاز المسح الوطني حول العنف ضد المرأة.

➢ الإحصائيات الاقتصادية:

- الاعتماد الكلي على الحسابات القومية حسب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 2008 ونشر النتائج حسب سنة الأساس الجديدة (2015).
- إعداد المتغيرات الضرورية في الحسابات القومية حسب الجهات.
- إنجاز المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية لسنة 2021 وتحيين سجل المؤسسات.
- إنجاز المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى.
- مزيد تطوير احتساب المؤشرات الظرفية.
- مواصلة نشر السلاسل الزمنية الظرفية المعالجة من التأثيرات الموسمية.

➢ الإحصائيات الجهوية ومؤشرات التنمية المستدامة:

- إرساء منظومة متطورة لإنتاج الإحصائيات الجهوية (آليات وصيغ عمل الإدارات الجهوية).
- مواصلة اعتماد خطة العمل الخاصة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين.

على مستوى تحقيق الجودة وأعمال النشر

- مزيد تحقيق الجودة في كامل سلسلة العمل الإحصائي عبر تطوير مناهج وتقنيات تجميع البيانات ومعالجتها وخزنها وفقا للقواعد العلمية والمبادئ المتعارف عليها،
- تعزيز استعمال السجلات المتواجدة في المصادر الإدارية،
- تدعيم استعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال وإسداء الخدمات الإحصائية المطلوبة،
- مواصلة تكريس احترام روزنامة نشر الإحصائيات وتطوير قواعد البيانات وموقع واب المعهد،
- دعم تطوير الإعلام الإحصائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ونشر الثقافة الإحصائية.

5. الإجراءات المصاحبة

- مساندة مالية: منحة من ميزانية الدولة.
- مراجعة النصوص التنظيمية: إعداد هيكل تنظيمي جديد يتلاءم مع القانون الأساسي الخاص بالأعوان ومراجعة قانون الإحصاء وإعداد قانون إطار وبطاقات المهام والموازنة الاجتماعية.
- تدعيم المعهد بالموارد البشرية الضرورية في مجالي الإحصاء والإعلامية عبر الانتداب.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منحة بعنوان التأجير	25252	27662	28391	34006	37305
منحة بعنوان التسيير	2535	2235	2302	2371	2442
منحة بعنوان التدخلات	600	600	600	620	650
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:					
منحة بعنوان المشاريع	10000	23168	63306	85632	11100
- منها نفقات التعداد العام للسكان والسكنى	0	11568	53529	75132	300
المجموع	**38387**	**53665**	**94599**	**122629**	**51497**

بطاقة عدد2: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

I. التعريــف

1. النشاط الرئيسي:

يتمثل النشاط الرئيسي للمعهد في القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية وأعمال النمذجة والتحاليل الكمية.

تتمثل مهام المعهد في:

- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وإعداد الدراسات المتعلقة بميادين تنافسية المؤسسة ومناخ الأعمال.
- إنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية تتعلق خاصة بالمسائل التنموية المدرجة في مخططات التنمية والسياسات والإصلاحات المطروحة.
- تطوير التقنيات والمؤشرات وبنوك المعلومات واعتماد نماذج قياسية لإنجاز الدراسات والبحوث.
- التكفل بإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية لفائدة الهياكل العمومية والخاصة وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.
- تنمية علاقات عمل وتبادل وتعاقد مع مراكز البحوث والدراسات المماثلة والمؤسسات المختصة الوطنية والأجنبية.
- تأطير الباحثين وأعمال البحث في إطار الشراكة مع المؤسسات الجامعية وضمن مجالات اختصاص المعهد.

2. مرجع الإحداث:

الاحداث: قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.

التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: 2007

II. الاستراتيجية والأهداف:

4. الاستراتيجية:

المساهمة النشيطة والفاعلة في دعم القرار العمومي في إطار التوجهات التنموية وأولويات المرحلة.

5. الأهداف الاستراتيجية:

تتمحور أولويات المعهد خلال الثلاث سنوات القادمة حول:

- مواكبة العمل البحثي للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.
- المساهمة في اعداد المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025.
- تطوير النماذج القياسية التي تعدّ من التقنيات الأساسية لإنجاز الدراسات الكمية والبحوث في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، يتمثل الهدف الاستراتيجي للمعهد في تحسين جودة الدراسات وتصويبها وفق الأولويات.

ويستند قياس مدى تحقيق هذا الهدف الى مؤشرين اثنين:

- نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة
- تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد

6. تدخلات الفاعل العمومي:

يساهم المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر انجاز الدراسات والتحاليل وقياس الأثر التي تساعد على تشخيص الواقع وتدعم صناعة القرار العمومي.

وتتمثل أهم أنشطة المعهد في:

إعداد الدراسات:

- تحليل مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات،
- التحويلات المالية للتونسيين بالخارج،
- دور نظام التعليم والتدريب في تلبية احتياجات سوق الشغل في تونس،
- سياسات التشغيل العامة أنجع لسوق عمل شامل،
- "نموذج تأثير الإصلاح في تونس": Tunisia Reform Impact Model (TRIM)،
- دراسة حول اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي،
- الانتقال التكنولوجي في عصر الرقمنة،
- سلوك تحديد الأسعار للمنتجين المحليين،
- تحليل التموقع التنافسي والتنافسية الخارجية،
- إمكانات التصدير في الأسواق المجاورة،
- دراسة حول الاقتصاد الأخضر،
- دراسة حول التأقلم مع التغيرات المناخية،
- تحليل السياسات المالية،
- دراسة متطلبات دفع الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمار الخارجي،
- دراسة حول المرونة في مواجهة الصدمات،
- تحليل إشكاليات التنمية المستدامة وآفاق تحقيق أهدافها،
- بناء نماذج قياسية وتحيينها تبعا للإشكاليات المطروحة،
- تحيين مؤشر التنمية الجهوية وتحليل النتائج المسجلة.

انجاز مذكرات بحثية مختصـــرة ومســـاهمات في مواضـــيع مختلفة التي تطرح على المعهد حسب الطلب الوارد

انجاز الأعمال الدورية التالية:

- لوحة قيادة حول الظرف الاقتصادي
- لوحة قيادة نصف سنوية حول القدرة التنافسية
- متابعة الإنتاجية والدراسات القطاعية
- لوحات قيادة اجتماعية

الإجراءات المصاحبة

- مساندة مالية/ منحة من ميزانية الدولة.
- اعتماد قانون إطار للفترة 2024-2026 يوفر مجالات للترقية بالكفاءة والانتداب.
- تحديث الهيكل التنظيمي للمعهد باعتبار تشبع الهيكل الحالي وعدم مواكبته لأنشطة المعهد.
- تنمية الكفاءات عبر تحسين مضامين برامج التكوين ومزيد التفتح على مؤسسات الدراسات والبحوث والهياكل العمومية على المستويين الوطني والعالمي.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منحة بعنوان التأجير	4699	4800	4775	5250	5350
منحة بعنوان التسيير	930	750	604	978	1000
منحة بعنوان التدخلات	76	76	76	112	115
ميزانية الاستثمار					
منحة بعنوان المشاريع	0	100	300	280	400
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**5705**	**5726**	**5755**	**6620**	**6865**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**5705**	**5726**	**6793**	**6620**	**6865**

برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية

بطاقة عدد1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

IV- التعريـف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة لها حيث تشمل إحدى عشر ولاية موزعة على إقليمين إثنين:
   - الشمال الشرقي ويضم 7 ولايات وهي: تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، نابل، بنزرت وزغوان.
   - وإقليم الوسط الشرقي ويضم 4 ولايات وهي: سوسة، المنستير، المهدية وصفاقس.
2. **مرجع الإحداث:** أحدثت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بمقتضى القانون عدد 94-82 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لتحل محل المؤسسة التي تم إحداثها تحت نفس الاسم بمقتضى القانون عدد 81-77 لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت 1981.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

V- الاستراتيجية والأهداف:

7. **الاستراتيجية:**
   - على المستوى الوطني:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية،
- المساهمة في متابعة إنجاز استراتيجيات وبرامج التنمية الجهوية وتقييم نتائجها،
- القيام بكل عمل من شأنه تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي،
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة،
- إعداد البرامج التنموية الخاصة التي تستوجب تنسيقا وطنيا ومتابعة تنفيذها،
- التصرف في برامج التنمية المندمجة والجهوية التي يُعهد بها للمندوبية العامة.

   - على المستوى الجهوي:

- جمع كل المعلومات على مستوى الولاية وتصنيفها وتحليلها بما يمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص،
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية،
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق التدخل.

8. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة،
- مساندة التنمية والتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات.

9. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تسهر المندوبية العامة للتنمية الجهوية على دراسة وتنفيذ عدة برامج خصوصية لفائدة الجهات لتحسين ظروف العيش وتوفير مواطن الرزق عبر برنامج التنمية المندمجة.

10. أهم الأنشطة:

- تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية تشخيص ودراسة مشاريع برنامج التنمية المندمجة من خلال:
  - برمجتها ومتابعة إنجازها بالتعاون مع المتدخلين مركزيا وجهويا،
  - إعداد التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ المادي والمالي لهذا البرنامج،
  - التصرف في اتفاقية القرض مع الصندوق الممول بهدف تجنيد الموارد الخارجية لتمويل البرنامج،
  - فتح الاعتمادات الخاصة بإنجاز المشاريع حسب البرمجة السنوية،
  - التنسيق بين مختلف المتدخلين لإعداد برامج الإنجاز للمشاريع على المستوى الجهوي مع تحيينها كلما دعت الحاجة لذلك.
- كذلك تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية إعداد المخطط الجهوي من خلال:
  - توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط،
  - المساعدة الفنية بتوفير المعطيات حول التوجهات الوطنية القطاعية،
  - تنشيط وتنسيق أعمال اللجان القطاعية الجهوية المحدثة داخل المجلس الجهوي والمكلفة بإعداد المخطط الجهوي باعتماد الدليل الفني المعد من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط في تسيير مراحل إعداد المخطط،
  - تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي وضبط منهجية إعداد المخطط الجهوي،
  - المساعدة على بلورة إشكاليات واستراتيجية التنمية الجهوية وضبط محتوى المخطط الجهوي،

- متابعة تنفيذ المخطط الجهوي سنويا بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية تحت إشراف المجلس الجهوي،
- مساعدة المجالس الجهوية في التقييم نصف المرحلي للمخطط بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية،
- المساهمة في تنظيم الاستشارات الإقليمية للتقييم نصف المرحلي للمخطط لاستخلاص الاستنتاجات للمرحلة المتبقية.

التعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات:

- التعريف بالحوافز والتشجيعات المتعلقة بدفع الاستثمار الخاص ووضعها على ذمة الباعثين خاصة في أيام الاستثمار والشراكة التي تنظمها المندوبية العامة مع الولايات،
- مشاركة هياكل مساندة الاستثمار الخاص في التظاهرات الهادفة إلى استحثاث نسق بعث المؤسسات،
- دراسة المجالات الواعدة للاستثمار وتشخيص أفكار مشاريع لفائدة الباعثين الجدد،
- إصدار مطويات حول دليل بعث المؤسسات،
- القيام بجرد للمحلات الشاغرة والمعدة للكراء من القطاعين العام والخاص،
- القيام بدراسات قطاعية جهوية لإبراز الفرص الكامنة والمشاريع القابلة للإنجاز وخاصة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية،
- إعداد وثائق ترويجية لكل ولاية تتضمن الميزات التفاضلية ومناخ الاستثمار والخدمات المتوفرة بالولايات حسب خصوصياتها.

11. الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه. وتتمثل أهم الإجراءات في:

- تفعيل الهيكل التنظيمي المصادق عليه،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

VI-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**8 186**	**8 676**	**8 682**	**9 105**	**9 548**
منها: منحة بعنوان التأجير	7 364	7 946	7 898	8 293	8 708
منحة بعنوان التسيير	642	550	604	622	641
منحة بعنوان التدخل	180	180	180	190	200
ميزانيّة الاستثمار:	**79 200**	**190 900**	**194 320**	**150 530**	**79 200**
الاستثمارات المباشرة	400	400	720	530	400
برنامج التنمية المندمجة	78 800	190 500	193 600	150 000	78 800
المجموع	**50 136**	**87 876**	**199 582**	**203 425**	**160 078**

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الشمال الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سليانة، جندوبة، الكاف وباجة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 94/85 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- إعداد دراسات التأثير على المحيط والبيئة.
- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية–التونسية والتونسية–الأجنبية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- دعم الموارد المالية للديوان.

III– تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025–2023):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

البيان	إنجازات	2022	التقديرات		
	2021		2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**2581,7**	**2801,0**	**2956,0**	**3102,9**	**3196,0**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	2323,7	2535,0	2640,0	2719,2	2800,8
منحة بعنوان التسيير	209,0	215,0	265,0	329,6	339,5
منحة بعنوان التدخل	49,0	51,0	51,0	54,1	55,7
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**178,1**	**340,0**	**450,0**	**360,0**	**520,0**
الاستثمارات المباشرة	178,1	340,0	450,0	360,0	520,0
المجموع	**2658,2**	**3141,0**	**3012,3**	**3462,9**	**3716,0**

بطاقة عدد3: ديوان تنمية الوسط الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سيدي بوزيد، القيروان والقصرين.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الوسط الغربي بمقتضى القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.

- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية–التونسية والتونسية–الأجنبية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات	2022	التقديرات		
	2021		2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**3383**	**3636**	**3919**	**4195**	**4370**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3057	3310	3585	3840	4000
منحة بعنوان التسيير	271	271	279	300	310
منحة بعنوان التدخل	55	55	55	55	60
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**547**	**800**	**700**	**850**	**860**
الاستثمارات المباشرة	547	800	700	850	860
المجموع	**3930**	**4436**	**4619**	**5045**	**5230**

بطاقة عدد4: ديوان تنمية الجنوب

التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات قفصة، قابس، مدنين، تطاوين، قبلي وتوزر.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، قبل أن يتم مراجعة مشمولاته وإعادة هيكلته وفق القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

I- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الاستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- إعداد استراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.

- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الاستثمارات على الجهات.
- دفع الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمّة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

4. أهم الأنشطة:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلّي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين الهيكل التنظيمي للدّيوان.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

II- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	**4125**	**4255**	**6344**	**8654**	**9474**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3730	3860	4170	4390	4460
منحة بعنوان التسيير	320	320	389	400	412
منحة بعنوان التدخل	75	75	75	75	75
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**296,905**	**1500**	**503**	**085**	**0105**
الاستثمارات المباشرة	296,905	1500	503	085	0105
المجموع	**4421,905**	**5755**	**9844**	**7155**	**5997**

برنامج التعاون الدولي

الوكالة التونسية للتعاون الفني

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج التعاون الدولي / البرنامج الفرعي " التعاون المالي و الفني".
المسؤول عن الأداء بالوكالة التونسية للتعاون الفني : السيد محمد البليدي.

III. التعريف:

6. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني.
7. ترتيب المؤسسة:مؤسسة صنف أ.
8. مرجع الاحداث: القانون عدد 35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 افريل 1972.
9. مرجع التنظيم الاداري والمالي : الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 اكتوبر 1998.
10. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف :

IV. إطار القدرة على الأداء:

6. **الاستراتيجية العامة** : تطوير نشاط التعاون الفني :

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في اطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

7. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.

8. **أهم الأولويات والأهداف**: في إطار تنفيذالسياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسين هما:

– **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:** يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

– **تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب:** يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب– جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب .

4– **مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي:**

- **الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج:**

مؤشر الهدف عدد 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا ب10% :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشحات .
- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال الخمس سنوات الاخيرة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب**10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018–2022).**

قياس مؤشر الهدف عدد 1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2018	2019	2020	2021	2202	3202	4202	5202
المؤشـــر 1: تطور عـدد المتعاونين المنتدبين	%	40.8	5.2	50.52-	59.2	3	10	10	10
(حجم الانتدابات)	عدد	2985	3140	1562	2486	2561	2801	3052	3301

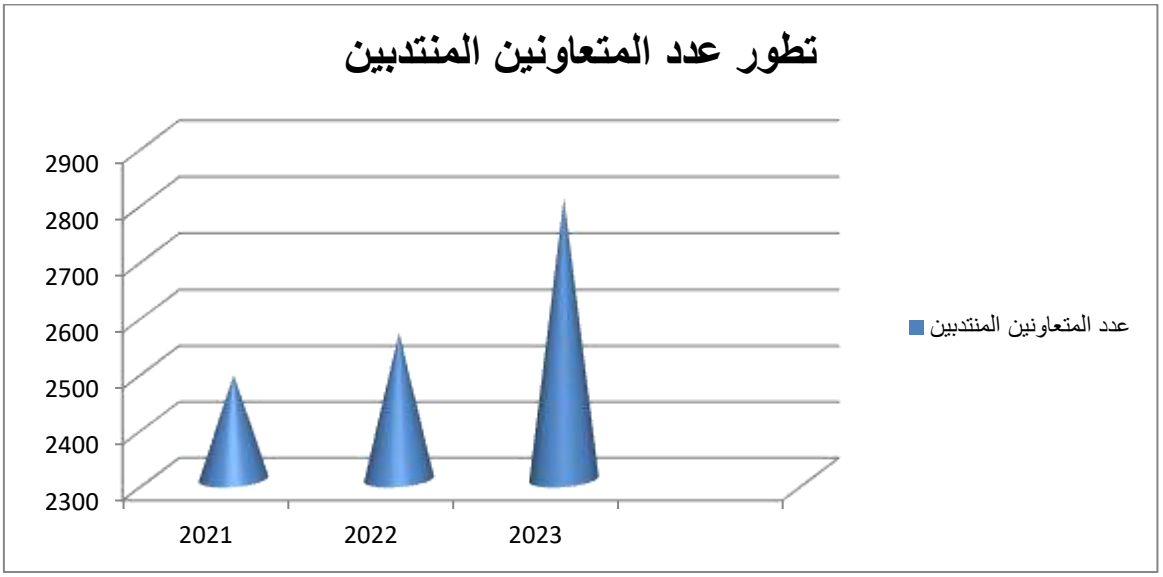

الهدف 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب:

مؤشر الهدف عدد 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب :

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسساتية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين

النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

- طريقة احتساب المؤشر: **معدل تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات (2018-2022).**
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: **زيادة سنوية ب30% مقارنة بمعدل عدد المشاريع المنجزة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).**

قياس مؤشر الهدف عدد 2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات				في طور الانجاز	التقديرات على المدى المتوسط		
		2018	2019	2020	2120	2202	3202	4202	5202
المؤشـــر 2-1: تطورعـدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	54	60	30	128	141	**108**	**122**	**137**
نسبة التطور	**%**	%25	%11	%50-	%327	**%10**	**%30**	**%30**	**%30**

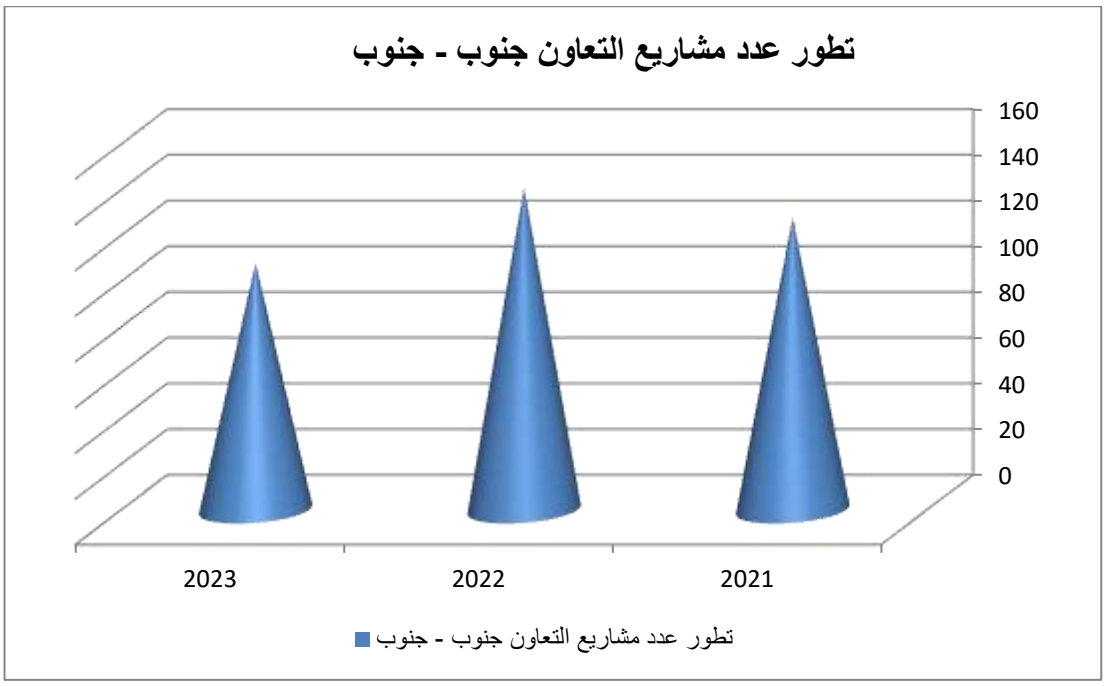

– أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق الأهداف:

في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2023–2025 وسعيها لتطوير نشاطها والارتقاء بخدماتها، حددت الوكالة التونسية للتعاون الفني جملة من الأهداف التي ستعمل على تحقيقها من خلال برنامج عمل يغطي نشاطاتها الرئيسية وكذلك تنظيمها الداخلي وأساليب عملها.

وترتكز الخطة على محورين يحظيان بالأولوية، يتمثل المحور الأول في الشروع في بناء منظومة ترتكز على تبني الابتكار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، أما المحور الثاني فيعكس سعي الوكالة إلى التمركز في موقع جيد على المستوى الوطني والدولي من خلال تطوير خدمات نوعية في مجال التوظيف بالخارج والتعاون جنوب–جنوب.

ولتجسيم التوجهات المذكورة سيتم خلال الفترة 2023–2025 العمل على:

4. اعتماد التحول الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين.
5. تطوير خدمة التوظيف بالخارج
6. تعزيز دور الوكالة كهيكل وطني للنهوض وتنمية التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي

III– الميزانية

1-الميزانية وبرمجة نفقات الوكالة على المدى المتوسط :

تم إعداد مشروع ميزانية الوكالة التونسية للتعاون الفني تبعا للنظام الاساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 واعتمادا على التوجيهات الواردة في منشور رئاسة الحكومة عدد9 المؤرخ في 20ماي 2022

هذا وقدر مشروع الميزانية لسنة 2023 **بـ 6 843 000** ألف دينار موزعة كما يلي:

التوزيع حسب طبيعة النفقة(بالدينار)

بيان النفقات	انجازات 2021	قانون المالية 2022	تقديرات 2023	الفارق 2023/2022	نسبة الفارق
نفقات التأجير	4 202 000	5 228 000	5 135 000	-93 000	%-1.71
نفقات التسيير	596 000	768 000	868 000	100 000	%13.02
نفقات التدخل	125 000	140 000	140 000	0	%0
نفقات الاستثمار	223 000	600 000	700 000	100 000	%16.66
المجموع	**5 146 000**	**6 736 000**	**6 843 000**	**107 000**	**%1.58**

التوزيع حسب موارد الميزانية

(الدينار)

بيان النفقات	تقديرات 2023	منحة الدولة	بقايا مزانيات سابقة / موارد ذاتية
نفقات التاجير	5 135 000	5 135 000	0
نفقات التسيير	868 000	868 000	0
نفقات التدخلات	140 000	140 000	0
نفقات الاستثمار	700 000	700 000	0
المجموع	**6 843 000**	**6 843 000**	**0**

برنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة عدد 1: الهيئة التونسية للاستثمار

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** تشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 أما بالنسبة لمرجع التنظيم الإداري والمالي فهو الأمر عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- ✓ الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- ✓ تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- ✓ القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- ✓ إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- ✓ دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- ✓ الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- ✓ معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين لبعث مشاريع استثمارية تتجاوز قيمة الاستثمار فيها الـ **15** مليون دينار مع متابعة إنجازها واسناد المنح والحوافز بعنوانها
- متابعة انجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم المقترحات للمجلس الأعلى للاستثمار.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة:

- ✓ دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية المعروضة على الهيئة ومتابعتها.
- ✓ تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- ✓ تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شانها.
- ✓ التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتجاوز الإشكاليات.

5. الإجراءات المصاحبة:

– بلغ عدد أعوان الهيئة 39 عونا مع نسبة تأطير تقارب 85% إلا أن الهيئة تبقى في حاجة إلى تدعيم مواردها البشرية خاصة فيما يتعلق بمهام التسيير من خلال سد الشغورات في خطط المدير التنفيذي، رئيسا لقطب المنح والحوافز، رئيسا لقطب سياسات الاستثمار والإصلاحات ومديرا مركزيا للتعاون الدولي ومديرا مركزيا لقيادة مشاريع رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمر.

- ✓ تفعيل نظام التأجير المصادق عليه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار يعتبر من الشروط الأساسية لسلامة التصرف الإداري والمالي بالهيئة حيث جاء لتسوية وضعية غير إطارية امتدت منذ سنة 2017 رغم سعي الهيئة لتجاوز هذا الاشكال منذ احداثها

III– تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023–2025):

بيان النفقات	انجازات 2021	قانون المالية 2022	تقديرات		
			2023	2024	2025
التأجير	2353	2 995	2764		
التسيير	1018	1018	900		
ميزانية التدخلات	**470**	**621**	**621**		
المجموع	**3841**	**6777**	**4285**		

بطاقة عدد 02: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج الإحاطة بالاستثمار / البرنامج الفرعي" الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي".

المؤسسة: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

V. التعريف:

11. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية.
12. **ترتيب المؤسسة:** مؤسسة صنف أ.
13. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
14. **مرجع التنظيم الاداري والمالي:** الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.

VI. الاستراتيجية والأهداف:

9. **الاستراتيجية العامة:** الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي
10. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.
11. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار
12. **أهم الأنشطة:**

تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال:

1) رقمنة النشاط الترويجي تماشيا مع متطلبات المرحلة وذلك باعتماد التطبيقات والحلول الرقمية للقيام بأنشطتها الترويجية سوآءا بالنسبة لتنظيم والمشاركة في الملتقيات والأيام إعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج أو بالنسبة لعمليات الاتصال الانتقائي بالمستثمرين المحتملين مع الحضور المكثّف على مواقع التواصل الاجتماعي

2) المحافظة على الاستثمارات الموجودة وذلك بمساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس على استمرارية نشاطها وتسهيل عمليّات التوسعة.

3) تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات:

- في الأسواق الغير التقليدية على غرار شرق آسيا مثل اليابان والصين وأمريكا الشمالية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية
- في الأسواق التقليدية وذلك بالتعاقد مع مكاتب خبرة متخصصة في مجال الاتصال المباشر باعتماد مقاربة تشاركية بين مكاتب الوكالة.

4) تعزيز عمليات الاتصال الرقمي عبر:

- وضع استراتيجية للاتّصال الرقمي مع مخطط تنفيذي على امتداد 3 سنوات
- تعاقد مع وكالة مختصة في الاتصال والتسويق الشبكي لتغطية الأسواق التقليدية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

13. **<u>الإجراءات المصاحبة:</u>**

- تدعيم الوكالة بالموارد البشرية الضرورية
- تدعيم الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

VII. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط: (2022-2025)

بيان النفقات	انجازات 2021	قانون المالية 2022	تقديرات 2023	2024	2025
التأجير	4237	5454	4773		
التسيير	1395	1395	1395		
التدخلات	**2790**	**2563**	**2063**		
المجموع العام	**8422**	**9412**	**8231**		

بطاقة عدد 03: الصندوق التونسي للاستثمار

I. التعريف

النشاط الرئيسي: يتولى الصندوق بمقتضى القانون الجديد للاستثمار التصرف في موارده المالية وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل تدخلاته:

- صرف منح الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومنح الاستثمار بعنوان: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية؛ التنمية الجهوية؛ تطوير القدرة التشغيلية؛ التنمية المستدامة (العنوان الخامس من القانون المشار إليه أعلاه)
- الاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

ويخضع الصندوق لقواعد التشريع التجاري وكذلك لقواعد التصرف الحذر.

مرجع الإحداث: قانون الاستثمار عدد 71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المحدث للصّندوق التّونسي للاستثمار ولبقية الهياكل الداعمة لمجهودات الدولة لتركيز الحوكمة الجديدة لمنظومة الاستثمار وللأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره وللأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصة فصله السابع والعشرين العنوان السابع احكام انتقالية وختامية.

II. الاستراتيجية والاهداف

1 -الإستراتيجية :

قصد ضمان سبل النجاح لانطلاق الصندوق التونسي للاستثمار، تم انجاز دراسة حول" الصندوق التونسي للاستثمار المهام واستراتيجية التدخل" أفضت إلى تحديد:

* **<u>المبادئ العامة لتدخلات الصندوق</u>:**

- محرك لرأس المال مخاطرة لخلق تأثير دافع للمستثمرين الخواص، والمبادر بخلق ديناميكية اقتصادية في المناطق الداخلية وعلى مستوى القطاعات ذات الأولوية:
  - عندما تكون جاذبية الاستثمار الجهوية أو القطاعية ضعيفة أو غير مشمولة

- عندما يكون العائد على الاستثمار غير جذاب
- عندما تكون الفترة غير ملائمة للاستثمار
- التدخل من خلال آليات تمويل تكميلية لضمان استمرارية التمويل واستدامة الاستثمار
- تعزيز الاستثمار من خلال التمويل المختلط

– توفير وسائل تمويل مجددة وتكميلية وتآزرية خلال جميع مراحل دورة حياة المؤسسة تمكن من معاضدة الموارد العمومية للصندوق.

– تركيز إدارة عصرية تعتمد الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتبسيط الإجراءات واختصار الآجال.

2– أهم الأولويات والأهداف :

– تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الاستثمار

– منصة الكترونية تمكن من رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية المتعلقة بمرحلة الاسناد لدى هياكل الاسناد (APII,APIA, TIA) ولدى البنك المركزي

– حوكمة مفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتجميع المعطيات من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين

3– تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

- ✓ اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي وذلك وفق أولويات وباعتماد المعايير التالية:

  *الصناديق الأكثر تأثيرا على الاستثمار ودفع الاقتصاد بصفة عامة،

  *الصناديق التي تتوفر على اعتمادات مستقرة،

  *الصناديق التي يتوفر المشرفون عليها حاليا على جاهزية عملية وإجرائية للتحويل،

  *الصناديق التي يمكن أن تمثل حالات نجاح سريع يسمح بالاستفادة من الخبرة والانتقال إلى صناديق أخرى.

  *الميزانيات التي لها تأثير كبير وهام على التشغيل والإدماج

- ✓ العمل على توفير الموارد المالية الضرورية لانطلاق الصندوق في مباشرة مهام الاكتتاب المباشر وغير المباشر في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية والصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2023-2025:

بيان البرنامج	2021	2022	تقديرات		
			2023	2024	2025
التأجير العمومي	600	1200	1100		
التسيير	400	640	620		
التدخلات	**1005**	**71010**	**71010**		
المجموع	**2005**	**72850**	**72730**		